Journal of the Faculty of Arts (JFA)

Volume 80 | Issue 3 Article 9

7-1-2020

The peaceful and military trends of the Iranian nuclear project and its repercussions on the Arab Gulf region

Nabil Al-Atoum
Professor of political science Balqa Applied University

Follow this and additional works at: https://jfa.cu.edu.eg/journal

Recommended Citation
Al-Atoum, Nabil (2020) "The peaceful and military trends of the Iranian nuclear project and its repercussions on the Arab Gulf region," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 80: Iss. 3, Article 9.
DOI: 10.21608/jarts.2020.115332
Available at: https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol80/iss3/9

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

الاتجاهات السلمية والعسكرية للمشروع النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الخليج العربي (*)

د. نبيل العتـــوم
أستاذ العلوم السياسية
جامعة البلقاء التطبيقية
(باحث أول)

د. عمر خضيرات
أستاذ العلوم السياسية والاقتصاد السياسي
جامعة البلقاء التطبيقية
(باحث ثان)

د. طارق العزام
أستاذ التاريخ
جامعة البلقاء التطبيقية
(باحث ثالث)

الملخص

لا تزال الديناميات الداخلية والخارجية المعقدة في إيران تشكل عقبة رئيسية أمام بناء نوايا صادقة، قابلة للديمومة طويلة الأمد، واعتمد مسار المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني على عدة متغيرات هي: رؤية المؤسسات الصلبة المنضوية تحت قيادة بيت القائد، الرئاسة، لعملية التفاوض. فالمسألة النووية لا تنحصر فقط في ذلك الإطار، في الوقت الذي تتسم تركيبة النظام فيه بالتعقيد، وأحيانًا يختلف قادته حول أفضل السبل لخدمة ما اصطلح عليه "أمنيت ملى" المصالح القومية. بالنسبة للمرشد؛ هناك دعم حذر يبديه المرشد الأعلى علي خامنئي للمحادثات النووية مع الغرب في ظل محاولاته المتكررة التأرجح في المواقف بين دعم الفريق المفاوض من خلال إطلاق ما اصطلح عليه "المرونة البطولية"، وبين القبول والرضوخ لمنطق التيار المتشدد الداعي لعسكرة البرنامج النووي، وإطلاق شعار أن الكلف

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٠) العدد (٥) يوليه ٢٠٢٠**

التي تم تحملها في سبيل الاستمرار في البرنامج النووي، تساوي المخاطر، في ظل مشاريع إيران للهيمنة وبسط النفوذ لتوسيع مجالها الحيوي المذهبي؛ هذا عدا عن تأثير هذا البرنامج على الدول العربية عموما والخليجية خصوصا في ظل وجود مؤشرات مهمة لعسكرة هذا البرنامج، وما يفرضه ذلك من تحديات خطيرة على الأمن الإقليمي مع وجود برامج موازية تدعم هذا التوجه –"البرنامج الصاروخي الإيراني، والبرنامج الفضائي، والمنشآت النووية الموازية"– التي جهدت إيران بإنشائها وتطويرها.

Abstract

The Peaceful and Military Attitudes of the Irani Nuclear Project and its Consequences on the Arab Gulf Region

First researcher: Dr. Nabeel Al – Autoom

Second researcher: Dr. Omar Khudeirat

Third researcher: Dr. Taruq Al-Azzam

Complicated internal and external dynamics in Iran still form a main obstacle facing the building of durable honest intentions. The course of negotiations about the Irani nuclear program has been based on several variables: the vision of the hard institutions attached to the home of the leader, leadership and the negotiation process. The nuclear issue is not just confined to that frame. The regime structure is characterized by complexity in away that its leaders differ in regard to the best ways of serving what has been termed "Aumneit Milly" (national welfare) for the spiritual guide. There is a cautions support expressed by the highest spiritual guide, Ali Khamin'i toward nuclear talks with the west in light of his repetitive attempts to swing in his stands between supporting the negotiating team thtough the term "nirmish Kahramanah" (heroic flexibility) and acceptance and subdued stand to the logic of the extremist current calling for militarizing the nuclear program and launching the slogan that the costs paid for the sake of continuing the nuclear program equal the dangers in light of Iran's projects of domination and expansion of influence in order to expand its vital sectarian sphere, as well as the impact of this program on the Arab countries in general and the Gulf countries in particular, in light of the existence of important indicators of militarizing this program which imposes dangerous challenges against regional security, with the existence of parallel programs supporting this attitude "the Iranic missile program, space program and paralel nuclear installations" which Iran has done its best for their installation and development.

الإطار النظري للدراسة

مقدمة:

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل كيفية فهم ودراسة سلوك السياسة الإيرانية تجاه ميل طهران نحو عسكرة البرنامج النووي، أكثر من التوجه السلمي له، والمحددات المؤثرة والدافعة لذلك، ومدى الأثر الذي تتركه هذه الأزمة في صياغة نمط السلوك الخارجي الإيراني تجاه المنطقة العربية عمومًا، والخليجية خصوصًا.

بالمقابل ستكون الدول العربية من أكثر الدول تضررًا في حال توجه إيران نحو عسكرة برنامجها النووي؛ مما سيؤدي إلى احتمالية تحول المنطقة نحو مزيد من التوتر على مقياس متعدد الدرجات، وحدوث حالة من سباق التسلح غير المسبوقة، وسيسمح بدخول القوى الإقليمية والدولية وانخراطها في قضايا المنطقة أكثر من أي وقت مضى.

مشكلة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل كيفية فهم الاتجاهات السلمية والعسكرية للمشروع النووي الإيراني وتوجه إيران نحو عسكرته، ودرجة تأثيرها على هذا البرنامج وخصائصه، ومدى الأثر الذي تتركه هذه الأزمة في صياغة نمط السلوك الخارجي الإيراني تجاه المنطقة العربية عموما، والخليجية خصوصًا.

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على تحديد طبيعة البرنامج النووي الإيراني وميل إيران نحو عسكرة هذا البرنامج، وانعكاسات ذلك على مستقبل المنطقة العربية عمومًا، والخليجي خصوصًا؟
- هل كان للأزمة النووية الإيرانية تأثيرٌ سلبيٌّ على العلاقات مع الدول العربية عمومًا، وعلى العلاقات مع دول الخليج العربية على وجه

الخصوص، وما هي السيناريوهات المتوقعة لدى الدول الخليجية في حال عسكرة البرنامج النووي الإيراني؟

وينبثق عن هذين التساؤلين مجموعة من الأسئلة الفرعية التي ستحاول الدراسة الإجابة عليها:

- هل أسهمت متغيرات البيئة الداخلية والخارجية "الإقليمية والدولية" المختلفة في زيادة التشدد الإيراني تجاه الملف النووي، وميله نحو العسكرة؟
- هل كان إصرار الأطراف الدولية والإقليمية على مواقفها، سببًا وراء التشدد الإيراني، وميله نحو العسكرة ؟.

تعتمد الدراسة على أسلوب دراسة الحالة (الأزمة) "أزمة البرنامج النووي الإيراني"، ويعود ذلك إلى أن هذه الأزمة تكاد تكون من أخطر الأزمات التي لها تفاعلاتها وتداعياتها الإقليمية والدولية.

فرضيات الدراسة

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل كيفية فهم ودراسة المعطيات المؤثرة في دعم وتوجيه البرنامج النووي، والمحددات المؤثرة على هذا البرنامج وخصائصه، ومدى الأثر الذي يتركه ذلك في صياغة السلوك الخارجي الإيراني تجاه المنطقة العربية عمومًا، والخليجية خصوصًا.

"إن أزمة البرنامج النووي الإيراني أثرت سلبًا على السلوك الخارجي الإيراني تجاه المنطقة العربية عموما والخليجية خصوصا، في ظل وجود مؤشرات قوية على سعي إيران لعسكرة برنامجها النووي".

ينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية، التي تحاول هذه الدراسة التثبت من صحتها وهي:

- يُعتبر ميل إيران لعسكرة برنامجها النووي نتاجَ تفاعل بين بيئة داخلية يسيطر عليها التيار المتشدد، الذي يهيمن على مؤسسات صنع القرار النووي، وبيئة إقليمية يطغى عليها التوتر وعدم الاستقرار، وتتصف بكونها بيئة مهددة للأمن القومي الإيراني، إلى جانب بيئة دولية تهيمن فيها الولايات المتحدة على النظام الدولي، وتتحكم في سياسات منع

الانتشار النووي.

- تلعب المتغيرات الخاصة بصناعة القرار النووي الإيراني دورًا مؤثرًا في بلورة نمط السلوك الخارجي الإيراني تجاه الدول العربية عمومًا، والخليجية على وجه الخصوص.
- إن احتمالات قيام علاقات أفضل بين الدول العربية من جهة، وإيران من جهة أخرى، تظل ضعيفة في ظل التمسك الإيراني بالبرنامج النووي الذي يحمل تداعيات خطيرة على الوضع الأمني للدول العربية بشكل عام.
- إن امتلاك إيران لأسلحة نووية من المرجح أن يؤثر على سلوكها في المنطقة، بحيث يعزز طموحاتها الإقليمية للقيادة والتأثير، والسعي لبناء مجالها الحيوي "المذهبي".

المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

تتميز ظاهرة السياسة الخارجية بوجود مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة، تتفاعل هذه المتغيرات مع بعضها بوتيرة معينة، بحيث يمكن بواسطتها رصد هذه المتغيرات وتحليلها، وبيان أثرها على سلوك السياسة الخارجية. ومن هنا فان المتغيرات التي سوف تتناولها هذه الدراسة هي:

المتغير المستقل: وهو أزمة البرنامج النووي الإيراني، والدوافع الكامنة وراء عسكرته.

المتغير الوسيط: وهو المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار النووي الإيراني، وهي على النحو التالي:

المتغيرات الداخلية:

- **المتغيرات الاستراتيجية والعسكرية،** وهي تتعلق بتعزيز القوة التي تتمتع بها إيران نسبيًا في الوقت الحالي، فالعامل العسكري يلعب دورًا ضاغطًا على صانع القرار الإيراني لبناء القوة لمواجهة التحديات الخارجية بشقيها الإقليمية والدولية.
- **المتغيرات الخاصة بالبعد الأيديولوجي الخاص بالنظام الإيراني؛** وهي ذات علاقة بقيم ومعتقدات النظام السياسي في إيران، الساعية للهيمنة والنفوذ،

وتوسيع المجال الحيوي الإيراني.

- **متغيرات سياسية** ترتبط أساسا بهيمنة الجناح المحافظ، والنخب الثورية التي تدير مختلف مؤسسات صنع القرار في إيران؛ خاصة المتعلقة بصناعة القرار النووي الإيراني، حيث يسعون إلى توسيع حجم النفوذ الإيراني الإقليمي من خلال امتلاك التكنولوجيا النووية بشقها العسكري.

المتغيرات الدولية:

- طبيعة البيئة الدولية الراهنة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، حيث تحاول بدورها فرض أجندتها وسياستها النووية على إيران. فضلا عن غياب قوى فعلية داعمة لإيران بغض النظر عن التعاون مع روسيا والصين، اللتين لن تضحيا بعلاقتهما مع الغرب لصالح إيران، وكمؤشرات على ذلك وُضِّحَ موقف المنظمات الدولية؛ ممثلة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.
- الموقف الأوروبي من برنامج إيران النووي الذي تغير من التشدد تجاه إيران إلى بروز موقف أوربي جديد، يقر ويعترف بحق إيران في الحصول على الطاقة النووية للاستخدامات المدنية، ويحد من نشاطات إيران العسكرية في هذا المجال.

المتغيرات الإقليمية:

- مواقف وسياسات الدول العربية الإقليمية تجاه برنامج إيران النووي.
- سعي إيران إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي في ميزان القوى مع القوى الإقليمية، وفي مقدمتها باكستان وإسرائيل.
- امتلاك إيران نفوذًا إقليميًا من خلال استغلال مداخل الأزمات الإقليمية، عزز صانع القرار النووي الإيراني لتبني نمط سلوكي أكثر تطرفًا.

المتغير التابع: سلوك السياسة الخارجية الإيرانية: وهو عبارة عن نمط سلوك يسعى للهيمنة، وإحراز التفوق بفعل تفاعل مختلف المتغيرات المذكورة آنفا.

منهجية الدراسة:

سوف يستفيد الباحث من فروض ومقولات منهج تحليل النظم، وخصوصًا ما يتعلق منه بمستويات تأثير النظام الدولي على النظم الإقليمية.

مقولات المنهج:

يعتبر المنهج النظمي من أكثر الأطر الفكرية استخداما في دراسة النشاط السياسي الداخلي والخارجي على حد سواء، ويسمح هذا المنهج بالانتقال من مستويات تحليلية متعددة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة التفاعلية بين البيئة الداخلية والخارجية، ويربط السياسة الخارجية ببيئتها الداخلية والخارجية[١]. ويستند هذا المنهج إلى مجموعة من المقولات أهمها: [٢]

١ – إن النظام هو مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة؛ فالحياة السياسية الداخلية تعتبر نظاما والتفاعلات السياسية على المستوى الدولي تعد نظاما أيضا. وعلى هذا المستوى (المستوى الدولي)، فإن هناك نظامًا سياسيًّا هو النظام السياسي الدولي الذي يتفرع إلى عدد من الأنظمة الإقليمية، كالنظام الإقليمي العربي مثلا. ويمكن أن يحدث التفاعل أفقيا بين الوحدات الموجودة على نفس المستوى ورأسيا بين الوحدات الموجودة على أكثر من مستوى.

٢ . يتحرك النظام السياسي في بيئة أو محيط مادي وغير مادي يتفاعل معه أخذًا وعطاء، أي يؤثر ويتأثر به. ولا يتعارض هذا التفاعل مع مقولة أن للنظام حدودًا، أي نقاطًا تصورية تبين من أين يبدأ وأين ينتهي.

٣– إن التفاعل سواء فيما بين الوحدات المكونة للنظام أو بين النظام ومحيطه يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل (Interdependence)، أي أفعال وحدة ما تؤثر على باقي الوحدات، وإن التغير في البيئة يؤثر على النظام وأن أفعال النظام تؤثر في البيئة.

٤ – إن الغاية النهائية لأي نظام هو البقاء والاستمرار[٣].

مبررات وكيفية توظيف المنهج:

سيُوظَّف هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال تأثير البيئة الواقعية على

العلاقات الأردنية الإيرانية والمتمثلة في:

١-البيئة الداخلية ومتغيراتها.

٢- البيئة الخارجية ومتغيراتها المتأتية من النظام الدولي وهيكله.

وبتطبيق ذلك المنهج على تحليل النظام الدولي والنظام الشرق الأوسطي الذي يتفرع عنه والذي يضم كل من الخليج وإيران، ويتسم بوجود نمط كثيف من العلاقات والتفاعلات المتبادلة ذات التأثير علي دوله وعلى النظام ككل، وذلك على اعتبار وجود عدد من التفاعلات والتي تتمثل في المؤثرات البيئية على النظام، والتي تتمثل هنا في دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية ذات التأثير على دول النظام وبصفة خاصة على دول الخليج وإيران على اعتبار أنهما الدولتان محل الدراسة.

وتتمثل هذه المتغيرات الداخلية السياسية، بالمتغيرات الخاصة بالبعد الأيديولوجي الخاص بالنظام الإيراني، والمتغيرات السياسية والاستراتيجية والعسكرية، أما الخارجية فتتمثل في عدد من القضايا أهمها؛ قضية المتغيرات الدولية طبيعة البيئة الدولية الراهنة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، والموقف الأوربي من برنامج إيران النووي الذي تغير من التشدد تجاه إيران إلى بروز موقف أوربي جديد، هذا إلى جانب المتغيرات الإقليمية والمتعلق بمواقف وسياسات الدول العربية الإقليمية تجاه برنامج إيران النووي وجهود إيران الهادفة إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي في ميزان القوى مع القوى الإقليمية، وسعيها إلى امتلاك إيران نفوذًا إقليميًّا من خلال استغلال مداخل الأزمات الإقليمية، الأمر الذي عزز من تبني صانع القرار النووي الإيراني لتبني نمط سلوكي أكثر تطرفًا، إلى جانب كل ذلك يوجد تأثير من قبل الدولتين على النظام ككل، وعلى نمط تفاعلاته وعلى بيئته والذي يتمثل في موقف كل منهما ونقاط التوافق والاختلاف، وهذا كله يتم في إطار من الاستقراء تاريخي لتطور العلاقات بينهما وسياق تلك العلاقات ومساراتها.

الأدبيات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت جزءًا من الموضوع محل الدراسة، والتي يتعلق

بموضوع الاتجاهات السلمية والعسكرية للمشروع النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الخليج العربي، حيث تناولت بعض هذه الدراسات طبيعة السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي[٤]، وقامت بعض هذه الدراسات برصد وتحليل وتقييم توجهات وأهداف وقضايا السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وحتى مرحلة "الربيع العربي"، وبيان المراحل والمحطات الرئيسة التي مرت بها هذه السياسة، والمتغيرات والمحددات، الداخلية والخارجية، التي تحكمت فيها، والوسائل والأدوات التي نُفِّذَت من خلالها، وحدود الاستمرارية والتغيير فيها، فضلًا عن النتائج التي أدت إليها،[٥] وأشارت بعض هذه الدراسات إلى العديد من التحديات السياسية والأمنية، ومنها التهديد الذي يشكله برنامج إيران النووي، واستمرار التهديدات الإرهابية ،وصولًا إلى الأزمة السياسية في المنطقة، وقد تناولت بعض هذه الدراسات عددًا من التحديات التي تواجه السياسة الأمنية العربية نتيجة التهديد الذي بات يمثله البرنامج النووي الإيراني[٦]، وقدمت مجموعة من التوصيات لمواجهة تلك التحديات ومعالجتها خاصة ما يتعلق بانعدام وفقدان الثقة بين دول الخليج وإيران بما يؤدي إلى الإخلال في الأمن الخليجي، واستمرار إيران في تحديها واستمرارها في برنامجها النووي مما سيؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم الاستقرار و زيادة التدخل المباشر للدول الأجنبية تحت ذريعة حماية مصالحها الحيوية في المنطقة. [٧]

القسم الأول

المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية الدافعة باتجاه الاستمرار في البرنامج النووي/ ومحددات دافعة باتجاه عسكرته

تتميز ظاهرة السياسة الخارجية بوجود مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة، تتفاعل هذه المتغيرات مع بعضها بوتيرة معينة، بحيث يمكن بواسطتها رصد هذه المتغيرات وتحليلها، وبيان أثرها على سلوك السياسة الخارجية.

يشير قسم كبير من الدراسات إلى أن إيران عازمة على اكتساب الأسلحة النووية وأنظمة الصواريخ بعيدة المدى[٨]. وهناك جهود تسعى من خلالها

للحصول على العناصر الأساسية لتطوير البرنامج النووي، إذ عبر الزعماء الإيرانيون عن حرصهم على بروز إيران كقوة إقليمية. [٩] من هنا بدأت إيران جهودها للحصول على التكنولوجيا والخبرة النووية تحت حكم الشاه في عام ١٩٧٠. وعلى الرغم من عدم كفاية رأس المال المستثمر، والحرب المكلفة والمرهقة مع العراق، وقيود الحصول على التكنولوجيا الأجنبية، إلا أن إيران تمكنت من الحصول على صواريخ بعيدة المدى، وإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وحاولت الحصول على التكنولوجيا والخبرات والمواد اللازمة لإنتاج قدرات نووية. [٢]

تمتلك إيران العديد من المفاعلات الذرية وتصنف هذه المفاعلات– وفق الرؤية الإيرانية– حسب نشاطها؛ فهناك المفاعلات ذات الأبعاد البحثية مثل: مفاعل طهران، مفاعل صقر، ومفاعل مينياتورى، وهناك مفاعل البحث الخاص لإنتاج الماء الثقيل الذي بُنِيَ في مدينة أراك. وقد بُنى أيضا مفاعل بوشهر لإنتاج الطاقة النووية لأغراض توليد الكهرباء، إضافة إلى المشاريع النووية لاستخراج اليورانيوم مثل: مصنع ساغند في مدينة يزد، حيث يُستَخْرَج اليورانيوم منه على عمق ٣٥٠ مترا تحت سطح الأرض، ثم يُنْقَل إلى مفاعل نتنز لإجراء عملية التخصيب، بعدها يُشْحن إلى مصنع أصفهان. وتسعى إيران حاليا إلى بناء معامل الأبحاث النووية في مجالات الأبحاث الطبية والزراعية، حيث أنْشِئَت فعلا معامل خاصة في مدينة كرج الإيرانية التي تقع بالقرب من طهران العاصمة لهذه الغاية.[٣] وقد قامت إيران بالتعاون مع العديد من الدول للحصول على التكنولوجيا النووية وفي مقدمتها روسيا والصين، إضافة إلى الأرجنتين والهند،وقد نصت اتفاقيات التعاون مع هذه الدول على تقديم الخبرات، والحصول منها على المعدات اللازمة في مجال بناء مشاريع الطاقة النووية، وقد أثمر هذا التعاون في بناء القدرات العلمية الإيرانية التي أصبحت تمتلك المعرفة الكبيرة في المجال النووي. [١٠]

بناء على ما تقدم تسعى إيران إلى الحصول على التقنية النووية بأشكالها المختلفة، وتنويع مصادر المعرفة النووية من العديد من الدول، وتبنت في هذا

الصدد سلوكًا خارجيًا تعاونيا معها، وبشكل يعكس معه الرغبة في تحقيق هذا الهدف. ومن الجدير بالذكر أن سعي إيران إلى امتلاك التكنولوجيا النووية قد أدى إلى إحداث سلسلة من ردود الفعل سواء في المحيط الإقليمي لإيران، أو على المستوى الدولي ممثلًا بالدول والمنظمات الدولية، فيما أصبح يعرف الآن بأزمة البرنامج النووي الإيراني.

من هنا ولاعتبارات عدة ربما لم تحظ أية قضية من قضايا السياسة الخارجية الإيرانية بنفس القدر من الاهتمام الداخلي مثلما حظي الملف النووي الإيراني؛ لأنه أولا لم يعد فقط يمس مصالح طبقة مهمة داخل المجتمع الإيراني، وهي طبقة البازار المتحالفة مع التيار المحافظ والتي مارست خلال فترات متعددة من عمر الجمهورية الإسلامية، جهودًا حثيثة من أجل إضفاء نوع من المرونة على السياسة الخارجية، على اعتبار أن ذلك يمثل آلية مهمة للانفتاح على الخارج، وإقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية، إلا أن السياسة المتشددة التي انتهجتها حكومة الرئيس محمود أحمدي نجاد فيما يتعلق بالملف النووي أفرزت تداعيات سلبية عرضت إيران لعقوبات اقتصادية، أثرت على جميع مكونات الشعب الإيراني، وكادت أن تعصف بأمن إيران واستقرارها. **ولأن هذا الملف ثانيًا، مثَّل أحد أهم محاور السجال والتطاحن بين التيارات والأجنحة السياسية الإيرانية، ولأنه ثالثًا ارتبط بقضية أخرى تشغل الرأي العام الإيراني منذ نجاح الثورة الإسلامية وحتة الآن، وهى قضية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان الخوض فيها سابقا يعتبر من محرمات السياسة الخارجية الإيرانية. هذه الاعتبارات بمجملها أكسبت الملف النووي الإيراني أهمية كبرى على صعيد البيئة الداخلية والخارجية لإيران، لدرجة بات معه هذا الملف أحد أهم محاور الاصطفاف بين مؤسسات صنع القرار والأجنحة السياسية في طهران.** (١١)

أولًا–المتغيرات السياسية: هذه المتغيرات تتعلق بصنع القرار النووي في النظام السياسي الإيراني، فهو نتاج تفاعل عدة مؤسسات رسمية أبرزها الدستور المرشد الأعلى ومجلس الأمن الوطني. فالمادة ١٥٢ في الدستور الإيراني

تنص على أن "السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع، والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز للقوة المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة".[١٢] لقد تفاعل هذا المتغير الداخلي (النص الدستوري) مع المتغير المستقل وهو (الأزمة النووية)، لينتج عن ذلك التفاعل مخرجات تمثلت بسلوك إيراني يرفض الانصياع للقرارات الدولية (مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية)، والجهود التي تبذلها مختلف الأطراف على المستويين الدولي والإقليمي لحل أزمة البرنامج النووي.

إن نظرة سريعة على مجلس الأمن القومي الإيراني، توضح أنه تم في منتصف العام ٢٠٠٣م، ولأول مرة في تاريخ البرنامج النووي الإيراني تحويل اختصاص التفاوض عليه إلى "مجلس الأمن الوطني الإيراني"، بشكل جعل الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية مجرد شريك، حيث يهيمن المرشد الأعلى للجمهورية على المجلس عبر صلاحياته الدستورية التي تمنحه حق تعيين سكرتير المجلس، وتجعله متحكمًا في تحديد غالبية الأعضاء. أضف إلى ذلك أن المرشد هو الجهة الوحيدة التي تمنح المجلس القدرة على تنفيذ القرارات التي يتخذها، إذ يشترط الدستور الإيراني موافقته على قرارات المجلس لتصبح سارية المفعول. ويملك "مجلس الأمن الوطني"التصويت على قرارات الدولة المصيرية بشكل يفوق الصلاحيات الدستورية الممنوحة للبرلمان الإيراني. وهذه المجموعة من الأشخاص هي التي تدير ملف إيران النووي، وتملك قراره، وتنفذ توجيهات المرشد. أي بمعنى آخر يضع مكتب مرشد الجمهورية التخطيط الإستراتيجي للقرار النووي، في حين يتولى "مجلس الأمن القومي"مسؤولية التنفيذ. [١٣]

تؤثر المتغيرات السياسية المتمثلة بمعتقدات وقيم النظام السياسي بدورها على الأزمة النووية، حيث تثير هذه الأزمة العديد من القضايا التي تتعلق بالعلاقة بين هذا البرنامج وبين تيار المحافظين الذي يهيمن على عملية صنع القرار في إيران. إذ ينبع موقف الرئيس الإيراني روحاني من وجهة النظر التي تقول: إن من حق إيران الاستخدام السلمي للتكنولوجيا والطاقة النووية، واكتساب المعرفة

في هذا المجال. ولعل هذه القناعة شكلت متغيرًا دفع إلى المزيد من التشدد تجاه أزمة البرنامج النووي.

ترتبط المتغيرات السياسية أساسًا بهيمنة تيار متشدد على مؤسسات صنع القرار المتعلقة بصناعة القرار النووي، حيث يسعون إلى توسيع نطاق النفوذ الإيراني الإقليمي من خلال امتلاك التكنولوجيا النووية.

يوفر لنا التاريخ القريب للتفاوض رؤية هامة بشأن الكيفية التي تفكر بها مؤسسات النظام الصلبة الإيرانية حول سير عملية التفاوض، والاستراتيجية الحاكمة لهذه العملية. وبذلك يوفر سياقًا حيويًا لفهم أدق بشأن عملية المفاوضات حول برنامج إيران النووي. لا شك بأن تعدد مؤسسات القرار قد أربكت المفاوض الغربي، على الرغم من الاعتقاد بأن المرشد خامنئي الجالس على قمة السلطة بيده شخصيا مفاتيح الحل والربط لوحده، إلا أنه يتخذ القرارات المتعلقة بالمسائل النووية وغيرها من القضايا من خلال الرجوع إلى بيت المرشد "بيت رهبرى" المكون من أفضل المستشارين في مختلف التخصصات، بالمشاركة مع المؤسسة العسكرية والأمنية.

يمكن استجلاء رؤية المرشد السيد علي خامنئي للحوار مع الغرب حول البرنامج النووي الإيراني، بشكل واضح من خلال تحليل محتوى الخطاب الذي وجهه للمسئولين والعلماء في قطاع الطاقة الذرية، بمناسبة اليوم الوطني للتكنولوجيا النووية، أكد فيه على أن المفاوضات بين إيران ومجموعة "٥+١" يجب أن تستمر في إطار القضية النووية، مشددا على أن الأنشطة النووية الإيرانية لن تتوقف أو تتباطأ أبدا. ومعتبرا في الوقت نفسه أن الإنجاز الأهم للتقدم النووي في إيران هو تعزيز الثقة الوطنية بالنفس، وإعداد الأرضية للتقدم في المجالات العلمية الأخرى. ولكن بالقراءة المتمعنة لهذا الخطاب بشكله الكامل، نجد الكثير من الجوانب والرسائل التي لا بد من إلقاء الضوء عليها:

الرسالة الأولى: اعتبار المرشد أن موافقة إيران للدخول إلى المفاوضات مع مجموعة دول "٥+١"، جاءت لامتصاص رد الفعل العدائي ضد إيران، وليس قناعة أو إيمانًا بهذه المفاوضات؛ وبالتالي فإن المفاوضات هي السبيل الوحيد

حاليا للتعامل مع الغرب. وبالتأكيد لتوظيف المزيد من كسب الوقت، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب. وهذا ما عبر عنه خامنئي صراحة بقوله "إن المفاوضات يجب أن تستمر وتستمر، ولكن على الجميع أن يعلم بأنه مع مواصلة المفاوضات لن تتوقف أنشطة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال البحث والتنمية النووية أبدًا، ولن يُجَمَّد أي من المنجزات النووية.

الرسالة الثانية: يرتبط تقدم إيران في مختلف المجالات بالاستمرار في برنامجها النووي، من هنا فمن المستحيل أن يتوقف هذا البرنامج أو حتى يتباطأ؛ لأن ذلك معناه خذلان لقيم الثورة ومنجزاتها، وخيانة لدماء الشهداء النوويين المجاهدين، الذين قضوا دفاعا عن هذا البرنامج العظيم الطموح"

وأضاف أن أية قوة في الأرض لا تستطيع وقف البرنامج، أو إبطاءه، أو حتى تجميده، "لكن ألا يفهم من خلال ذلك أن إيران لن تلتزم حتى بخفض نسبة التخصيب لأقل من ٢٠%. وأضاف خامنئي "أن على المفاوضين الإيرانيين الإصرار على مواصلة الأبحاث والتنمية النووية مؤكدا مرة أخرى، أن أيا من المنجزات النووية لإيران غير قابلة للتجميد، ولا حق لأي كان المساومة عليها،ولن يقوم احد بهذا الأمر مطلقا". وربط الموضوع النووي واستمراره بتعزيز ثقة إيران بنفسها، وبقدراتها في مختلف المجالات، لأن البرنامج النووي قد ارتبط بتطور إيران المعرفي في كل المجالات بقوله: "رغم الاستفادة من التكنولوجيا النووية لإنتاج الطاقة وكذلك في الصناعة والصحة والزراعة والأمن الغذائي والتجارة، إلا أن فائدتها الأهم هي تعزيز الثقة الوطنية بالنفس." (١٤)

الرسالة الثالثة: أن إيران قد أممت برنامجها النووي مبكرا، ورسخت ذلك من خلال تقويمها السنوي "فهو عيد"، معتبرا تسجيل مثل هذا اليوم في التقويم الرسمي لإيران بأنه ثمرة لجهود الكوادر المتخصصة والملتزمة الناشطة في الصناعة النووية في إيران، وردا على الاستعمار سواء الاستعمار القديم أو الجديد للإيحاء باستحالة تغيير مصير الشعوب الرازحة تحت الهيمنة، معتبر ذلك عنصرا أساسيا للنمو الوطني والحركة العظيمة للشعب الإيراني ليبقى راسخا في عقله ووجدانه.

الرسالة الرابعة: أن إيران ماضية في تطورها وتقدمها، ولا توجد أية قوة في الأرض تستطيع منعها لتحقيق ذلك، وأن من يريد وقف نشاط إيران النووي أو إبطاءه سواء داخليا أم خارجيا، فهو يقف مع صف الأعداء، الذين وضعوا مشروعهم لتحجيم قدرات إيران، والرهان على تخلفها، وعدم تطورها، وبالتالي تحطيم الإرادة السياسية للثورة الساعية للتطور في خدمة أهدافها العليا، وهذا ما لم يتحقق، ولن يسمح به.

الرسالة الخامسة: عدم الاعتراف بالنظام الدولي ومؤسساته والأسس التي يقوم عليها، وضرب خامنئي قضية البرنامج النووي الإيراني، وكيفية تعامل الدول الكبرى معه. وبالتالي هذا الأمر يضع إيران أمام إشكالية، فما دامت لا تؤمن بهذا النظام ومؤسساته، فكيف تقوم بالتفاوض معها، وهل هي ملتزمة فعلا بما سيصدر عنها من اتفاقات.

الرسالة السادسة: تأكيد خامنئي أن القضية النووية أنموذج للقضايا التي قاموا بذريعتها بخلق الأجواء ضد النظام الإسلامي وفبركة الأكاذيب حوله. وأضاف: "أصبح من المؤكد أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تسعى وراء السلاح النووي في ضوء الحكم الشرعي والعقلي والسياسي، فإن المسئولين الأميركيين كلما تحدثوا عن القضية النووية يذكرون السلاح النووي تصريحا أو إشارة في حين يعلمون هم أنفسهم بإن عدم امتلاك السلاح النووي يعتبر سياسة حاسمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية"[١٥].

الأمر المثير فهو إعلان إيران المتكرر – على لسان مسئوليها – أكثر من مرة أنها لا تعترف بالنظام الدولي ولا بمؤسساته، ولا حتى بالأسس التي يقوم عليها. هذا الأمر يضع إيران أمام إشكالية، فما دامت لا تؤمن بهذا النظام ومؤسساته، فكيف تقوم بالتفاوض معها، ومدى جديتها في هذه المفاوضات، وهل هي ملتزمة فعلا بما سيصدر عنها من اتفاقات؟

إن إعلان إيران المتكرر عدم سعيها لامتلاك السلاح النووي، وأن هذا الموضوع يعتبر سياسة حاسمة لإيران، هو أمر مثير للالتباس، فما هو الدليل العملي لذلك في ضوء المعطيات الماثلة أمامنا.

القضية الأخرى، هي المسألة المستمرة المتمثلة في تناول بنود غير نووية من عقوبات مجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، والتي تشمل تكنولوجيا الصواريخ ورفض إيران المتكرر لإدراج هذا الموضوع في مفاوضاتها مع مجموعة خمسة زائد واحد. فقرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩، الذي صودق عليه عام ٢٠١٠، يفرض قيودًا على تطوير إيران لأنظمة الصواريخ الباليستية. وقد برز ذلك من خلال هذا الخطاب جليا، حيث أكد على أن المفاوضات بين إيران ومجموعة "٥+١" يجب أن تستمر في إطار القضية النووية فقط، مشددا على أن الأنشطة النووية الإيرانية لن تتوقف أو تتباطأ أبدا، مما يطرح الكثير من التساؤلات حول غايات هذه البرامج، وأهدافه.

وبالمقابل ما تفسير قيام إيران بإنشاء البرامج النووية الموازية التي تثبت عسكرة برنامجها النووي: منشأة ناتنز للتخصيب التي أعلن عنها، ومنشأة فوردو التي أقيمت بشكل سري أيضا، كمنشأة محصنة احتياطية أيضا للتخصيب. كذلك ما الأسباب الحقيقية من وراء بناء منشأة أراك لإنتاج الماء الثقيل، لإنتاج البلتونيوم، وما تعليل مضي إيران، وبشكل تسابق معه الزمن في البرنامج الفضائي والصاروخي، كذلك عدم إجابة إيران على كثير من تساؤلات وكالة الطاقة الذرية المثيرة للاشتباه؛ خصوصا ما يتعلق منها بوجود آثار يورانيوم عالية التخصيب في بعض منشآتها النووية. هذا عدا رفض إيران القاطع لربط البرنامج النووي بالبرنامج الصاروخي.

الرسالة السابعة: أكد خامنئي بأن على مسئولي إيران التمسك والإصرار على المنجزات النووية منتقدا بشكل لاذع بعض التيارات والنخب الإصلاحية التي روجت الأقاويل حول الفائدة والجدوى من البرنامج النووي وقال: إن مثل هذه النظرة للقضية النووية ساذجة لأنه لو تصور البعض بان ثمن المنجزات النووية هي العقوبات والضغوط فإنه يجب القول بإن العقوبات والضغوط كانت موجودة قبل الذريعة النووية أيضًا. وعلل خامنئي، أن الضغوط والعقوبات ليست ناجمة عن القضية النووية، بل إنهم معارضون للهوية المستقلة للشعب الإيراني والجمهورية الإسلامية الإيرانية النابعة من الإيمان والعقيدة الإسلامية، وكذلك

للأفاق المستقبلية لهذا الشعب والنظام وعدم رضوخهما لمنطق القوة والغطرسة. ووجه رسالة لمروجي مقولة الضغوط والعقوبات هي ثمن المنجزات النووية معتبرا إياه كلاما غير صائب، لأنه لو لم تكون القضية النووية مطروحة لجاءوا بذريعة أخرى مثلما الآن حيث يطرح الأميركيون قضية حقوق الإنسان أثناء المفاوضات.

الرسالة الثامنة: تأكيد خامنئي بأن المفاوضات مع الغرب يجب ان تستمر وان إطارها هو القضية النووية وأضاف، أنه على مفاوضينا عدم القبول بمنطق القوة من الطرف الآخر. إذا كان منطق إيران في التفاوض هو الاستمرار بحيث تستنزف قدرات الخصم، فهذه المفاوضات تدير أزمة ولا تحل أزمة، وموضوعها هو إطار البرنامج النووي فقط، وليس الصاروخي، الكيميائي، أو حتى مواقف إيران المثيرة للجدل في تفجير الأزمات الإقليمية في المنطقة.

الرسالة التاسعة: قدسية البرنامج النووي الإيراني، واعتباره ثمرة للتوجيه الإلهي، ولنجاحات ومكتسبات العلماء والخبراء النوويين في إيران، كما عبر عن ذلك خامنئي بقوله: "البرنامج النووي ثمرة هذا الإيمان، وهو بفضل العون والهداية الإلهية". لأنه بالتأكيد السلاح لتحقيق إمبراطورية إمام الزمان حسب الفهم الإيراني الغيبي، وحسب المادة الخامسة من الدستور الإيراني . [١٦]

إن المتغيرات السياسية المتمثلة بمعتقدات وقيم النظام السياسي تؤثر بدورها على الأزمة النووية، حيث تثير هذه الأزمة العديد من القضايا التي تتعلق بالعلاقة بين هذا البرنامج وبين تيار المحافظين الذي يهيمن على عملية صنع القرار النووي في إيران. إذ ينبع موقف الرئيس الإيراني روحاني من وجهة النظر التي تقول: إن من حق إيران الاستخدام السلمي للتكنولوجيا والطاقة النووية، واكتساب المعرفة في هذا المجال. ولعل هذه القناعة شكلت متغيرًا دفع إلى المزيد من التشدد تجاه أزمة البرنامج النووي.

أما الجيش الإيراني والحرس الثوري والمؤسسات السياسية فهي تدخل دوما على خط المفاوضات النووية، وبمواقف وتصريحات متضاربة في كثير من الأحيان. لكن ما الهدف من ذلك ؟ في واقع الأمر فإن هذه المواقف تعكس

وجود خطابين، للوهلة الأولى يبدوان متناقضين، الأول موجه للاستهلاك الداخلي؛ ومفاده التزام الحرس والجيش بالحفاظ على مبادئ الثورة، وعدم التفريط بها، من خلال المفاوضات النووية، وهي رسالة موجهه لإرضاء القوى الداخلية ؛ ممثلة بالتيار المحافظ، والمؤسسة العسكرية، إحدى أذرع مؤسسات الثورة الصلبة. وفي نفس الوقت يخدم الرئيس روحاني في مفاوضاته مع مجموعة خمسة زائد واحد؛ لإظهار حجم التحديات والضغوط الداخلية التي يواجهها؛ وبالتالي على الغرب أن يقتنص هذه الفرصة. في حين ماذا تريد المؤسسات السياسية الفاعلة تحديدا ؛ فهي تريد حتما مفاوضات مباشرة مع واشنطن على وجه الخصوص، وليس مع الغرب، على اعتبار أن بيدها مفاتيح الحل، ليس فقط على البرنامج النووي، بل على كل الملفات العالقة بين الطرفين.

هناك كذلك بعض المتغيرات الداخلية الأخرى التي تتعلق بالدوافع الاقتصادية، والعسكرية، والاستراتيجية تدعم توجهات إيران لبناء برامجها النووية.

ثانيًا– المتغيرات الاقتصادية: وهي تتمثل في تأمين ٢٠% من الطاقة الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاك الغاز والنفط. فوفقًا لتصريحات أدلى بها نائب رئيس الوفد الإيراني إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن معدل النمو السكاني في إيران سيُحتم عليها مستقبلًا استخدام إنتاجها الكامل من النفط، مما سيحرم إيران فعليًّا من دخلها الحيوي من الصادرات النفطية(١٧).

في حين تأتي الدوافع العسكرية ترجمة للفكر الاستراتيجي الإيراني –الذي ركز – على الدروس المستفادة من الحرب العراقية – الإيرانية، الأمر الذي دعَّم اتجاه تطوير برنامج نووي قوي. أما الدوافع الاستراتيجية فتتمثل في السعي لبناء مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، والاستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي لوضع استراتيجية استقطابية لملء الفراغ الأيديولوجي في العالم الإسلامي. هناك ما يشبه الإجماع على أن هناك دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني، استنادا إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على

الدروس المستفادة من الحرب العراقية– الإيرانية والتهديدات الأمريكية لإيران، وأبرزها أن إيران لا بد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، كما أن إيران استنتجت أنها لا يجب أن تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية، بل على بناء قوة عسكرية فوق تقليدية، وبهذا تستطيع بسط الهيمنة والنفوذ على دول المنطقة.وبالتالي فإن فكرة إيران التي تروج لها دوما، بأن الهدف من بناء القدرات النووية يرتكز أساسا على تنويع مصادر الطاقة؛ هي محض هراء في ظل ما تمتلكه إيران من ثروات نفطية وغازيه هائلة. هذا عدا التكاليف الكبيرة للمشروع النووي الإيراني، والتي جاءت على حساب تنمية إيران.

تقوم القدرات التسلحية غير التقليدية الإيرانية، على امتلاك تكنولوجيا الصواريخ بعيدة المدى، إلى جانب التحكم في المواد الانشطارية التي يستلزمها إنتاج القنبلة النووية، حيث قامت إيران بإنتاج الصواريخ غير الموجهة وتطويرها ذات الوقود الصلب والسائل، حيث نجحت بتطوير صاروخين باليستيين جديدين يعملان بالوقود الجاف في ١٩٩٢، وبدأت إيران بتطوير صاروخ من مرحلة واحدة، يعمل بالوقود السائل أطلق عليه اسم "شهاب ٣"، وفي تموز ١٩٩٨ أجريت أولى التجارب عليه. ويشبه شهاب ٣ الصاروخ الكوري الشمالي "نودنغ ١"، ومن المحتمل أنه يستخدم بعض تقنيات الصاروخ "سكاد ب" إنما بمحرك أكثر تقدمًا، كما يشبه الصاروخ الباكستاني "غوري" أو "هاتف ٥". ويتراوح مدى "شهاب ٣" بين ١٣٠٠ و١٥٠٠ كلم، وأشارت تقارير إلى أن برنامج التطوير لا يزال قائمًا ومستمرًّا وأن الهدف التالي هو صنع "شهاب ٤" الذي يبلغ مداه ٢٠٠٠ كلم. كما تحدثت تقارير أخرى عن أن كوريا الشمالية تساعد إيران في برنامج جديد يهدف إلى صنع الصاروخ "شهاب ٥" الذي يرتكز على تصميم الصاروخ الكوري الشمالي "تايب دونغ ١"، وهو الصاروخ الذي اختبرته كوريا الشمالية في آب ١٩٩٨ وكاد يسبب أزمة حادة مع اليابان، ويبلغ مدى الصاروخ بين ٣٥٠٠ و٥٠٠٠ كلم. وبهذا باتت الترسانة الصاروخية الإيرانية تضم صواريخ بعيدة المدى، قادرة على حمل رؤوس نووية في أية لحظة. [١٨]

أما بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني واحتمالية عسكرته؛ فهناك الكثير من المؤشرات التي تؤشر إلى مضي إيران في عسكرة برنامجها النووي؛ فمن المعروف أن هناك قلقًا إزاء أجهزة الطرد المركزية التى تمتلكها إيران، وهى تلك الأسطوانات المسئولة عن إنتاج الوقود، سواء للمفاعلات المدنية التي تنتج الطاقة النووية أو التى تصنع القنبلة.وللمقارنة فقط، يتطلب إنتاج الوقود لمفاعل نووي مدني يولد ألف ميجاوات من الكهرباء، أى قدرة تخصيبية تفوق ٢٥ مرة ما يتطلبه تخصيب اليورانيوم لإنتاج القنبلة. وبعبارة أخرى إذا كانت إيران تملك القدرة التخصيبية لإنتاج وقود لمفاعل بحجم بوشهر وتشغيله لمدة سنة، وقررت بدلا من ذلك صناعة القنبلة، فستكون قادرة على إنتاج وقود لرأس نووي في غضون ١٥ يومًا وبوتيرة ٢٥ قنبلة فى السنة. إن السماح لإيران بامتلاك قدرة نووية مدنية سيكون بمثابة توسيع لبرنامجها الحالي، فطهران تنتج حاليًا ١,٩ طنًّا من اليورانيوم المخصب سنويا، لكن لتشغيل مفاعل نووي يولد ألف ميجاوات من الكهرباء لا بد من إنتاج ٢٠ طن سنويًّا، وحتى إذا أرادت إيران إنشاء مفاعل نووي أقل قوة وبنسبة إنتاج تصل ٣٦٠ ميجاوات، فإنها ستحتاج إلى تخصيب اليورانيوم بوتيرة ثلاث مرات أكثر مما تقوم به اليوم، وفي كلتا الحالتين، سواء وفرت إيران وقودًا لمفاعل مدني كبير بحجم ألف ميجاوات، أو حتى لأصغر منه، فإنها ستتمكن عبر الوقود النووي من تصنيع عدة قنابل نووية في السنة إذا قررت ذلك، وبمعنى آخر سيكون البرنامج النووي الموجه لأغراض مدنية مثل إنتاج الكهرباء كافيًا، بل يفيض على حاجة الوصول إلى السلاح النووي. من هنا خصبت إيران اليورانيوم أكثر مما يحتاجه مفاعل الأبحاث العلمية بطهران. والواقع أن أجهزة الطرد المركزية المتوفرة لدى إيران لا تناسب الأهداف المدنية للبرنامج النووي، فهي من جهة لا تملك ما يكفي من تلك الأجهزة لتشغيل مفاعل نووي قادر على توليد الطاقة الكهربائية، إلا أن لديها من جهة أخرى ما يكفي لإنتاج الأسلحة. (١٩)

وبإخضاع مخزونها الحالي للمزيد من التخصيب ستمتلك إيران ست قنابل نووية، في هذا السياق يبرز سيناريوهان يمكنهما التعامل مع هذه

الإشكالية، أحدهما أن تُبقي إيران أجهزة الطرد مشتغلة على أن تتخلص من مخزون اليورانيوم المخصب، في هذه الحالة يمكن تطعيم أجهزة الطرد المركزية باليورانيوم الخام فقط، ما يعنى أن الأمر سيستغرق وقتًا أطول للوصول إلى مستوى التخصيب الذي يمكنها من تصنيع القنبلة. كما أنه باستخدام اليورانيوم الخام ستحتاج إيران لستة أشهر على الأقل لتكثيف التخصيب، ما يعطى للمجتمع الدولي فرصة كافية للتدخل، أما السيناريو الثاني فيتمثل في إبقاء إيران على مستويات التخصيب الحالية، لكن مع تقليص أجهزة الطرد العاملة؛ لأنه بمعدل التخصيب الحالي وبعدد تسعة آلاف من أجهزة الطرد المركزي، يعني أن إيران ستحتاج شهرين فقط لتخصيب ما يكفي من اليورانيوم لحيازة القنبلة النووية.

وحتى يعمل السيناريوهان على أكمل وجه سيكون على إيران السماح بوصول المفتشين الدوليين إلى برنامجها النووي للتحقق من عدم وجود تجاوزات، كما سيكون عليها تفكيك، أو تعديل، مفاعل الأبحاث الكبير الذي يعمل بالبلوتونيوم في أراك، وكذا الكف عن توسيع مخزونها من اليورانيوم بدرجة ٢٠ في المائة، والموافقة على عدم تشغيل أجهزة طرد مركزية أخرى، فهل توافق إيران على كل ذلك؟ حتى الآن تبدو الرحلة طويلة، فإيران روجت خططًا لتوسيع العمل بأجهزة الطرد المركزي وليس تقليصها، لكن مع ذلك على الولايات المتحدة التمسك بأحد السيناريوهين وإلا ستترك إيران بأجهزة طرد لن تفيدها في تطوير برنامجها المدني لإنتاج الطاقة النووية، بل فقط تمهد لها الطريق لامتلاك القنبلة(٢٠).

ثالثًا–المتغيرات الأيديولوجية/ المذهبية: ذات علاقة بقيم ومعتقدات النظام السياسي في إيران، ولا شك أن للنخبة الإيرانية الدينية دورا في رسم وصنع السياسة النووية سواء كانت النخبة مختلفة أو متوافقة ولكنها في المحصلة تتحكم بشكل مهم في رسم القرار النووي، فهناك قناعة لدى مؤسسات الحكم الإيرانية بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية؛ حتى ذات الطابع غير السلمي، واكتساب المعرفة في هذا المجال.

رابعًا –المتغيرات العسكرية: تتعلق بتعزيز القوة التي تتمتع بها إيران نسبيًّا في الوقت الحالي، فالعامل العسكري يلعب دورًا ضاغطًا على صانع القرار الإيراني لبناء قوة لمواجهة المتغيرات الخارجية بشقيها الإقليمية والدولية.

تتدرج عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية على الأصعدة الإقليمية والدولية، كما تتدرج ضمن برنامج متكامل لإعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية. وترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، وتذهب بعض التقديرات إلى أن القيادة الإيرانية تعمل في إطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، والنفوذ إلى أفريقيا من خلال بوابة السودان، وتصل الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الوصول نحو دولة إقليمية عظمى بحلول العام ٢٠٢٠ وفق التصور الذي وضعه مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني، والإفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية والإقليمية، خصوصا بعد الربيع العربي وتداعياته، في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الأول ليس ملء الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفييتي؛ بل بناء المجال الحيوي المذهبي، والثاني رفع شعار استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب، فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها ودورها الإقليمي والدولي. (٢١)

القسم الثاني

المتغيرات الخارجية

أولًا: المتغيرات الدولية

لعبت العوامل الدولية دورًا رئيسيًا في إصرار إيران على برنامجها النووي. وهناك مؤشران أساسيان على ذلك هما موقف الوكالة الدولية ومجلس الأمن. فقد كان لموقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقاريرها أثر واضح في التشدد الإيراني في البرنامج النووي. ففي فبراير ٢٠٠٨ ذكرت الوكالة أن إيران لديها ما يكفي من المواد الخام لبناء سلاح نووي، وأشارت إلى أن "استمرار عدم

التعاون من جانب إيران يثير مخاوف من أبعاد عسكرية محتملة للبرنامج النووي الإيراني". وفي هذا الشأن ذكر معهد يسار الوسط للعلوم والأمن الدولي أن "إيران من المتوقع أن تصل إلى القدرة النووية خلال عام ٢٠٠٩ في إطار مجموعة واسعة من السيناريوهات."

وقدرت المخابرات الوطنية الأمريكية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ أن إيران ستمتلك قدرات نووية في عام٢٠١٠[٢٢].

إن إيران كانت من أوائل الدول الموقعة على المعاهدات الدولية الخاصة بالحد من أسلحة الدمار الشامل، حيث قامت في العام ١٩٧٠ بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ثم حظر أسلحة الدمار الشامل بأشكالها المختلفة. وأبدت حرصها الشديد للتوقيع على البروتوكول الإضافي الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية حرصا منها على الشفافية والمصداقية في التعامل مع هذه المؤسسة الدولية. [٢٣]

لكن الأزمة السياسية التي نشبت عام ٢٠٠٢ بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوربي وأمريكا نتيجة رفع النقاب عن معلومات مفادها أن إيران تعمل بشكل جاد على تخصيب اليورانيوم، وأن خبراتها في هذا المجال تفوق التوقعات، شكل كل ذلك بداية أزمة لدى الأوساط الدولية. واستمرت الحكومات الغربية بالعمل من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحمل إيران على التخلي عن قرار الاستمرار في إنتاج الوقود النووي. بينما تصر إيران بموجب معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية –التي تمنح الدول الموقعة عليها حق تطوير برامج نووية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم– على ضرورة إقرار المجتمع الدولي بحقها في تخصيب اليورانيوم لتشغيل محطات الطاقة. ومن هنا تجد إيران نفسها منقسمة بين قدرتها على تطوير تكنولوجيا نووية، وبين التبعات السياسية والاقتصادية التي يحتمل أن تتولد نتيجة خلافها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. [٢٤]

بيد أن أهم تطور شهده البرنامج النووي هو القرار الذي اتخذ في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥ من قبل مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة ملف

إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، ولكن من دون تحديد إطار زمني لتنفيذ هذه الخطوة، محملًا إيران المسؤولية عن عدم التزامها ببنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وكرد فعل من جانب إيران قام مجلس صيانة الدستور في ٣ ديسمبر ٢٠٠٥ بالمصادقة على قانون يسمح باستئناف عمليات تخصيب اليورانيوم، وينهي عمليات التفتيش المفاجئ لمنشآت الدولة في حالة إحالة البرنامج النووي إلى مجلس الأمن. وصدرت تصريحات في هذا الصدد تحذر من فرض عقوبات على إيران، ومن هذه التصريحات ما ذكره علي لاريجاني أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في ٣ أكتوبر ٢٠٠٥ من أن إيران في حالة تعرضها لمزيد من الضغوط فإنها ستستخدم كامل طاقتها لتهديد المصالح الأمريكية. (٢٥)

١- موقف مجلس الأمن الدولي:

أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات الدولية التي تفرض عقوبات مشددة على إيران؛ حيث أخذت شكل العقوبات الأممية، العقوبات الأحادية الجانب من طرف الولايات المتحدة وأوربا. وكان هدف هذه القرارات – حسب الرؤية الإيرانية – هو تسييس الملف النووي الإيراني تحت حجج وذرائع مختلفة، وبضغط كبير من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

نستطيع القول: إن هذه القرارات أسهمت في خلق بيئة صراعية في علاقات إيران مع المجتمع الدولي، وتعزيز شعورها بالاستهداف؛على الرغم من أن اتفاق جنيف لم يحقق إلا نتائج بسيطة على الأرض، مثل وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ بالمائة، في الوقت الذي استمرت إيران معه بتخصيب اليورانيوم، ورفضت عمليات التفتيش المفاجئ، ورفضت ربط المفاوضات النووية بمسألة برنامج إيران الصاروخي.

لذلك فإن عرض الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإيجاد سبل للتفاوض مع إيران، يدل على أن الغرب بدأ الاعتراف أخيرًا بالحاجة لمناقشة المخاوف المتعلقة بالانتشار النووي ضمن نطاق استراتيجي أوسع. ويبدو أن الرئيس الأمريكي نفسه يصر على إيجاد حل لأزمة إيران، وأن أوباما يسعى لفتح قنوات

خلفية مع علي خامنئي، مماثلة لتلك التي أدت إلى انفراج بين الولايات المتحدة والصين في عام 1972.(٤) وقد اعتمدت الإدارة الأمريكية نهجًا متصاعدًا في هذا الصدد؛ خصوصا مع وصول حسن روحاني إلى سدة الرئاسة، بحيث يشمل مسئولين إيرانيين لتوفير فرصة اللقاء وجهًا لوجه على هامش الاجتماعات. ولعل هذه الدبلوماسية النشطة من جانب الولايات المتحدة حول إيران تفعل فعلها باتجاه استمرار إيران في بناء وتطوير برنامجها النووي. إذ يبدو أن القادة الإيرانيين وأنصارهم ينظرون إلى عرض التفاوض من قبل الولايات المتحدة باعتباره علامة على الضعف الأميركي. وهذا ما أكد عليه علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني مؤخرا: "إن الولايات المتحدة جاهزة الآن للتحدث مع أي طرف، ليس من منطلق الشعور الأخلاقي، وإنما لأنها فشلت في محاولاتها لتنفيذ خططها في المنطقة". (٥)

تراهن إيران من جهتها على عدم قدرة الولايات المتحدة شن حرب جديدة ضدها، بسبب استنزاف قواتها في الحروب السابقة في العراق وأفغانستان، وبسبب الأزمة المالية التي تمر بها الولايات المتحدة في الوقت الحاضر، فمن الواضح أن هذه العوامل لا تساعد الإدارة الأمريكية على تبني الخيار العسكري لحسم البرنامج النووي الإيراني.

لقد تفاعلت مواقف وسياسات الولايات المتحدة على المستوى الدولي مع ردود فعل إيرانية داخلية صادرة عن مرجعيات مهمة لصناعة القرار والسياسة في إيران، مما أدى إلى اتخاذ نمط سلوكي أدى إلى المزيد من التشدد باتجاه الحصول على القدرات النووية العسكرية.

أما الموقف الأوربي من البرنامج النووي الإيراني، والذي هو الأخر تهاون مع البرنامج النووي لطهران، فقدحاولت دول الترويكا الأوربية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) ثني إيران عن برنامجها مقابل مجموعة من الحوافز، إذ طُوِّرت حزمة المحفزات الأوربية مرتين خلال شهري مايو ويونيو ٢٠٠٨ كي تتخلى عن تخصيب اليورانيوم(٦)، وكررت إيران الرفض مرتين، رغم أن المحفزات شملت التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية، وتوسيع نطاق

التجارة في الطائرات المدنية ومصادر الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة(٧).

مما سبق تتضح أهمية الاستمرار في سلسلة العقوبات وتشديدها على إيران بسبب برنامجها النووي، و ضرورة الضغط باتجاه دفع إيران إلى مراجعة خياراتها بعسكرة برنامجها النووي؛ مع بروز خطورة قيام إيران بتسليح التنظيمات والمليشيات التابعة لها بأسلحة دمار شامل"نووية"، قد يؤدي إلى تهديد الأمن العالمي برمته.

٢- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

تعارض الولايات المتحدة بشكل أساسي البرنامج النووي الإيراني، وتبذل الجهود لثني إيران عن هذا البرنامج. وقد تبنت الولايات المتحدة موقفًا متشددًا إبان فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، حيث هدد بفرض المزيد من العقوبات على إيران قد تصل في مستواها الأعلى إلى حد توجيه ضربة استباقية عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، فيما يعرف الآن في الأدبيات السياسية بمفهوم الحرب الوقائية، لكن اتخاذ إجراءات وقائية ضد البرنامج النووي الإيراني ينطوي على مخاطر كبيرة غير مؤكدة للنجاح. (٢٦)

صعدت الإدارة الأمريكية السابقة من أزمة البرنامج النووي الإيراني؛ فالرئيس السابق جورج دبليو بوش لم ينجح في فتح قنوات للحوار والتفاوض مع طهران بشكل مباشر، وعمد بدلًا من ذلك إلى ترك المهمة إلى دول الترويكا الأوروبية التي قدمت لإيران عدة إغراءات وحوافز للتخلي عن البرنامج النووي، ولوحت في الوقت نفسه بالتهديد في حال رُفِضَت هذه العروض، وفي مواجهة الطموح النووي الإيراني كانت سياسة بوش تقضي بالاعتماد على عقوبات اقتصادية بدلًا من حوار دبلوماسي مباشر مع إيران. هذه العقوبات ثبت أنها غير فعالة، بل شجعت إيران على المضي قدما في أنشطة تخصيب اليورانيوم. لكن الرئيس باراك أوباما يقول: إن نهجه تجاه إيران سيشمل "تأكيد جديد على الاحترام وتأكيد جديد على الاستعداد للتحدث، ولكن أيضا لدينا وضوح حول الحد الأدنى من مطالبنا."هذا النهج قد ينجح وقد لا ينجح، وإنما هو الطريق الذي ينبغي أن يكون قد اتخذ منذ سنوات. (٢٧)

لذلك فإن عرض الرئيس الامريكى باراك أوباما لإيجاد سبل للتفاوض مع إيران مقترنا بدعوة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إيران إلى المناقشات حول أفغانستان، يدل على أن الغرب بدأ الاعتراف أخيرًا بالحاجة لمناقشة المخاوف المتعلقة بالانتشار النووي ضمن نطاق استراتيجي أوسع. [٢٨] ويبدو أن مبعوث الرئيس الأمريكي الحالي لإيران، دنيس روس، والرئيس نفسه يصران على إيجاد حل لأزمة إيران، تمثل ذلك ببعض التحليلات التي أوردت أن أوباما يسعى لفتح قنوات خلفية مع علي خامنئي، مماثلة لتلك التي أدت إلى انفراج بين الولايات المتحدة والصين في عام ١٩٧٢[٢٩]. وقد اعتمدت الإدارة الأمريكية نهجًا متصاعدًا في هذا الصدد، إذ اقترحت وزيرة الخارجية كلينتون في١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٩ عقد مؤتمر دولي حول أفغانستان، بحيث يشمل مسئولين إيرانيين لتوفير فرصة اللقاء وجهًا لوجه على هامش الاجتماعات، كما فعلت كوندوليزا رايس عندما دعت في آيار/ مايو ٢٠٠٨ إلى المؤتمر الدولي حول العراق الذي ضم مسئولين إيرانيين التقت بهم وجها لوجه على هامش المؤتمر. واللقاءات المتكررة بين المسئولين الإيرانيين والأمريكيين، وكان آخرها لقاء ظريف – كيري. ولعل هذه الدبلوماسية النشطة من جانب الولايات المتحدة حول إيران تفعل فعلها باتجاه استمرار إيران في بناء وتطوير برنامجها النووي. إذ يبدو أن القادة الإيرانيين وأنصارهم ينظرون إلى عرض التفاوض من قبل الولايات المتحدة باعتباره علامة على الضعف الأميركي. فيقول قائد حزب الله حسن نصر الله في هذا السياق: "إن الولايات المتحدة جاهزة الآن للتحدث مع أي طرف، ليس من منطلق الشعور الأخلاقي، وإنما لأنها فشلت في محاولاتها لتنفيذ خططها في المنطقة". [٣٠]

إيران من جهتها تراهن على عدم قدرة الولايات المتحدة شن حرب جديدة ضدها، بسبب استنزاف قواتها في العراق وأفغانستان، وبسبب الأزمة المالية التي تمر بها الولايات المتحدة في الوقت الحاضر، فمن الواضح أن هذه العوامل لا تساعد الإدارة الأمريكية على تبني الخيار العسكري لحسم البرنامج النووي الإيراني.

لا شك بأن التفاوض السري الذي وفرته سلطنة عمان للولايات المتحدة وإيران منذ مارس ٢٠١٣، أي قبل خمسة أشهر من تسلم الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني مهامه الرئاسية، كان يمكن وصف ما أخذ يتكشف ويتسرب من معلومات عن اتصالات أو تفاهمات أمريكية – إيرانية عقب مباشرة الدكتور حسن روحاني لمسئولياته كرئيس لإيران، أنها مجرد "نوايا حسنة" لتفاهمات سواء كانت تتركز على الأزمة المثارة حول برنامج إيران النووي أو كانت أوسع من ذلك، وتمتد لعدد من القضايا الإقليمية الساخنة، وفي مقدمتها بالطبع الأزمة السورية.

لكن تكشف حقيقة تلك القناة السرية للتفاوض حقيقة مهمة، وهي أن الحرص الأمريكي على التفاهم مع إيران له دوافعه التي لا ترتبط بوصول رئيس معتدل إلى السلطة في إيران، فاللقاءات المشتركة التي رعتها سلطنة عمان، وشارك فيها من الجانب الأمريكي ويليام بيرنز نائب وزير الخارجية الأمريكي، وجيك سوليفان المستشار الرئيسي بالخارجية الأمريكية سبقت فوز روحاني في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وجرت وقت أن كان الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد على رأس السلطة.

وسواء كانت تلك المفاوضات السرية الأمريكية – الإيرانية قد جرت بعلم أو بدون علم أحمدي نجاد، فهي حتمًا تمت بعلم المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، وبعلم الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ومن ثم فنحن أمام توجه حقيقي نحو التفاهم المشترك.

هذا التفاهم تدعم بوصول حسن روحاني للحكم، ولعل ذلك ما شجع الرئيس الأمريكي باراك أوباما على تهنئة روحاني بفوزه في الانتخابات، وشجع روحاني على الذهاب إلى نيويورك للمشاركة في أعمال الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهناك حدث ما وصفه البعض بـ"اختراق إيراني غير مسبوق" للعقل الغربي الأمريكي والأوربي استطاع تحقيقه حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف، الذي سبق أن أمضى ما يقرب من عشرين عامًا بالولايات المتحدة ضمن البعثة الدبلوماسية الإيرانية في نيويورك.

خطاب روحاني أمام الجمعية العامة ومؤتمره الصحفي ولقاءات ظريف مع وزير الخارجية الأمريكي ووزراء خارجية "مجموعة دول ٥+١"، كل هذا كان له تأثيره في تيسير نجاح نوايا التفاهم الأمريكي – الإيراني، والارتقاء بها إلى تقارب بين البلدين تأكد في التوصل يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ إلى اتفاق مرحلي مدته ستة أشهر، بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وهو الاتفاق الذي أُقرَّ فيه، ولو ضمنيا، بحق إيران في تخصيب اليورانيوم.

اعتُبر الاتفاق الذي راوغ المفاوضين طوال سنوات من المباحثات أحد أهم نجاحات الدبلوماسية الدولية منذ بداية القرن؛ وقد وُصف الاتفاق في واشنطن بأنه أبرز إنجاز لإدارة الرئيس باراك أوباما في حقل السياسة الخارجية؛ بينما وصف من قبل أنصار الرئيس الإيراني حسن روحاني وحلفاء إيران الإقليميين بأنه أبلغ أثرًا من القنبلة النووية ذاتها.

نجد أن الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية قد أثار مخاوف الدول الخليجية حيث إنه منذ قيام الثورة الإيرانية في ١٩٧٩ وإيران تسعى إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الخليج وبالإضافة إلى التدخلات الإيرانية في شئون تلك الدول عبر الجماعات الشيعية التي تدعمها إيران، وعبر الخلايا النائمة الإيرانية في تلك الدول، والتي هددت استقرار بعض تلك الدول، مثل الخلايا التي كُشِفَ عنها في الكويت، والتدخل لدعم التظاهرات في البحرين والإصرار على امتلاك إيران الجزر الإماراتية، والتأكيد على كونها امتدادًا للأراضي الإيرانية، بجانب الخلاف على النفوذ الإقليمي، تخشى دول الخليج أن يكون التقارب الأمريكي – الإيراني ضمن صفقة شاملة تعطي لإيران أدوارًا إقليمية معترف بها دوليًّا في مناطق شديدة الحساسية لأمن الدول الخليجية والأمن العربي بصفة عامة، خاصة في مياه الخليج، وفي العراق وفي سوريا ولبنان.. فهذا التقارب له دوافعه وله أيضا خلفياته من مصالح أمريكية وإيرانية، فهو تقارب يمكن اعتباره واحدا من أهم أصداء التفاهمات الأمريكية – الروسية التي تجلت بوضوح في الأزمة السورية، عندما انحازت واشنطن إلى الخيار السياسي دون الخيار العسكري، وتراجعت في اللحظات الأخيرة عن الضربة العسكرية

التي كانت تخطط لها بمشاركة أوروبية (فرنسية – بريطانية)، واكتفت بخيار تفكيك ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية. (٣١)

إن السماح لإيران بالتخصيب يثير تساؤلات حول سياسة الولايات المتحدة الأوسع نطاقًا حول تخصيب اليورانيوم. وقد سعت واشنطن إلى احتواء انتشار هذه التقنية، نظرًا لطبيعتها ذات الاستخدام المزدوج. وقد اقترحت الولايات المتحدة إبرام اتفاقية تعاون نووي سلمي، مماثلة لاتفاقية "المعيار الذهبي" التي وقعتها مع الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٩، والتي وافقت دولة الإمارات بموجبها طواعية على التخلي عن تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة. ولم يكن المقصود من هذه الاتفاقية الإشارة إلى إيران وحدها، بل أيضًا محاولة لتعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، على الرغم من أن مسألة تحديد ما إذا كان يجب تطبيق هذا المعيار عالميًّا هي محل نقاش بين خبراء حظر الانتشار النووي.

لن يُشكل تخلي الولايات المتحدة عن جهودها لإرغام إيران على إيقاف التخصيب تهديدًا فقط على الاتفاقية المبرمة مع الإمارات العربية المتحدة – التي سيكون لديها، شأنها شأن غيرها من منافسي إيران الإقليميين، حافز لمضاهاة قدرات طهران – بل إنه سيقوض كذلك أي جهود لإقناع الدول للتخلي عن تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، سواء كنتيجة لالتزام قانوني أو سياسي فقط. وفي سبيل القيام بذلك، سوف تضع واشنطن نفسها في موقف لا تحسد عليه وربما غير قابل للاستمرار بسعيها نحو حرمان حلفائها من التكنولوجيا التي منحتها لدولة تعتبرها عدوًّا دأبت على انتهاك "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية" مرات عديدة. ومن المرجح أن تكون النتيجة انتشار تكنولوجيا التخصيب.

ينبغي على الإدارة الأمريكية تكثيف مشاوراتها مع الحلفاء الإقليميين في المنطقة؛ لا سيما الدول الخليجية على وجه الخصوص، وذلك من خلال التعاون معهم في المراحل الأولى من المحادثات بدلًا من مجرد إحاطتهم بملخصها بعد ذلك. يجب عليها أن تتفهم بأن إدارة هذا التحالف بنجاح يتطلب

التأكيد على المصالح المشتركة بدلًا من الاختلافات في المواقف التفاوضية، وربما تعديل مواقفها الخاصة إذا ثبت أنها غير مقبولة للشركاء في التحالف. وفوق كل الاعتبارات، لا يمكن للإدارة الأمريكية أن تفترض أن حلفاءها سيقبلون بالأمر الواقع – أي اتفاق، مشابه لـ "خطة العمل المشتركة"، يُتَفَاوَض بشأنه وراء أبواب مغلقة ويفتقر إلى قدر كاف من التنسيق.

ولمنع هذه النتيجة، لا يتعين على الولايات المتحدة التشاور فقط مع حلفائها بشأن الوصول إلى اتفاق نووي، بل الانخراط أيضًا بنشاط أكبر في معالجة مخاوفهم الأخرى، خصوصا ما يتعلق بتدخل إيران السلبي والخطير في الأزمات الإقليمية. ينبغي على واشنطن أن تحدد أيضًا كيفية التعامل مع إيران بشأن هذه القضايا، لعدة أسباب: مواصلة تهدئة مخاوف الحلفاء؛ اختبار قدرة الرئيس حسن روحاني على الوفاء [بوعوده] قبل رفع العقوبات، وإرضاء المجتمع الدولي، الذي قد يطالب التقدم في قضايا غير نووية كشرط مسبق لتخفيف العقوبات.

لقد تفاعلت مواقف وسياسات الولايات المتحدة على المستوى الدولي مع ردود فعل إيرانية داخلية صادرة عن مرجعيات مهمة لصناعة القرار والسياسة في إيران[٣٢]، مما أدى إلى اتخاذ نمط سلوكي أدى إلى المزيد من التشدد باتجاه الحصول على القدرات النووية غير السلمية.

٣- الموقف الأوربي من البرنامج النووي الإيراني ومسار المفاوضات بين إيران ومجموعة خمسة زائد واحد:

حاولت دول الترويكا الأوربية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) ثني إيران عن برنامجها مقابل مجموعة من الحوافز، إذ طُوِّرَت حزمة المحفزات الأوربية مرتين خلال شهري مايو/ ويونيو ٢٠٠٨ كي تتخلى عن تخصيب اليورانيوم، وكررت إيران الرفض مرتين، رغم أن المحفزات شملت التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية، وتوسيع نطاق التجارة في الطائرات المدنية ومصادر الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة. [٣٣] وإذا أخذنا تصريحات المملكة المتحدة حول إيران فباتت تتبنى استراتيجية "حازمة وتعاونية"، على أساس أن الهدف المتمثل في

عالم خال من الأسلحة النووية يمكن تحقيقه"، فإن هذه التدابير تعزز المبادئ الأساسية لمعاهدة حظر الانتشار النووي التي تضمن حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في حين تلزم الدول النووية بنزع السلاح. [٢] لكن ما يضعف حجة بريطانيا أنها بدأت في الوقت نفسه بالعمل على برنامج رئيسي لتجديد أسلحتها النووية. فهي تخطط لبناء أربع غواصات جديدة، وستشارك في برنامج أميركي لتطوير صواريخ ترايدنت "**Trident D5**"، وتدرس أيضا مسألة تطوير رؤوس حربية خاصة بها. [٣٤] فكل هذه المتغيرات شكلت قوة دافعة لإيران كي تستمر في طريقها باتجاه الحصول على التقنية النووية ذات الاستخدام المزدوج.

تواجه مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» عددا من التحديات الكبرى في مفاوضاتها الماراثونية مع طهران، في الوقت الذي تسعى لضمان امتثال إيران لمطالب مجلس الأمن الدولي.

لا شك بأن طهران تريد أولا من خلال دبلوماسية كسب الوقت التي تمارسها "إعادة" ملفهم النووي من جدول أعمال مجلس الأمن الدولي مرة أخرى إلى اختصاص "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" – وهم يستندون في سعيهم هذا إلى زعمهم عدم مشروعية قرارات مجلس الأمن، وكان آخرهم رئيس "لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية" في مجلس الشورى الإسلامي علاء الدين بروجردي، الذي أكد مؤخرا على عدم مشروعية هذه القرارات، واعتباره شرطا مسبقا لمصادقة البرلمان الإيراني على "البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية". وقال بروجردي: "طالما يكون الملف النووي الإيراني على جدول أعمال مجلس الأمن، فإن مناقشة تنفيذ البروتوكول الإضافي أمر غير ممكن". [٣٥]

يعود إحالة الملف النووي الإيراني من أدراج الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن إلى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ عندما صوت مجلس محافظي "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" – بأغلبية سبعة وعشرين من بين خمسة وثلاثين دولة – إلى إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، استنادًا إلى

المادة ١٢، الفقرة الفرعية C، من النظام الأساسي للوكالة بشأن عدم الامتثال. وفي وقت سابق من ذلك العام، حذر المفاوض النووي حسن روحاني – الذي أصبح رئيسا لإيران – بأن إيران سوف تعترض على مثل هذا الإجراء وستعتبره أيضًا منافيًا للقانون الدولي. وقد نصح روحاني في آذار/ مارس ٢٠٠٥ "فيما يتعلق بالقانون الدولي، ليس هناك طريقة يُحال بها ملف إيران النووي إلى الأمم المتحدة". وأضاف، "إذا كانوا يريدون إرسال الملف إلى مجلس الأمن، فإنهم سوف يفعلون شيئًا غير قانوني تمامًا وسياسي بحت وغير عقلاني".

وقد سمح النظام الأساسي لـ "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" للخبراء القانونيين الإيرانيين، بأن يسمح بالإحالة إلى الأمم المتحدة فقط في حالات الانحراف النووي الصريح أو عند اتهام أحد الموقعين على "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية" بـ "الخطأ أو الإهمال". وقال الإيرانيون في دفاعهم بإن المسائل القائمة منذ فترة طويلة والمرتبطة بتلوث المعدات النووية بيورانيوم عالي التخصيب، وكذلك شبكات المشتريات لأجهزة الطرد المركزية، قد عالجتها "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" بشكل مرض – بما يجعل الإحالة لمجلس الأمن غير شرعية بموجب القانون الدولي.

وقد أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني أن وفد بلاده «يخوض مفاوضات صعبة ومعقدة لإبرام اتفاق نووي نهائي وشامل»، وزاد: «نتحرّك بتفاؤل، على رغم محاولات لعرقلة هذه المسيرة»[٣٦].

أما وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، فقد أعلن من خلال وسائل الإعلام الإيرانية "[٣٧] أن محاور التفاوض مع الغرب سوف تتناول المحاور التالية:

أ–عملية تخصيب اليورانيوم.

ب–رفع العقوبات عن إيران.

ج–التعاون الدولي في شأن النشاطات السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

د–مفاعل آراك العامل بالمياه الثقيلة.

هـ–هذه المحادثات ستشكّل «المرحلة الأخيرة لدرس القضايا والمحاور

المطروحة، على أن نبدأ صوغ مشروع اتفاق نهائي ابتداءً من نهاية شهر أبريل. والسعي للتوصل إلى اتفاق نهائي مع انتهاء المهلة المحددة بحلول تموز المقبل، حيث اعتبر الرئيس روحاني ذلك عملا صعبا، يتطلب اتخاذ قرارات مهمة لتحقيق هذا الهدف".[٣٨] بالمقابل فإن الغرب من ناحيته رأى ضرورة أن يُتَفَاوَض على كل القضايا التي نعتقد بوجوب تناولها في اتفاق شامل»، قبل البدء بوضع مسوّدة اتفاق نهائي.

إن نظرة متأنية لتحليل محتوى خطاب مستشار قائد الثورة الإسلامية للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي، وهو أقرب المستشارين للمرشد، تعطينا تصورا واضحا عن كيفية تفكير المنخرطين في صناعة القرار النووي الإيراني. والتي يمكن صوغها وفق رؤى واضحة، حيث أعلن ولايتي أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لن تساوم على حساب عزتها إطلاقًا، ولن تتأثر مطلقا بالدعايات المضادة، والحرب النفسية التي تشن عليها. معتبرا أن استراتيجية إيران للتفاوض النووي مع الغرب قائمة على أسس لا يمكن التفريط بها، وإن بدا ذلك بشكل ظاهري؛ الاستراتيجية الأولى، الدفاع عن المصالح الوطنية لتقدم الأهداف المشروعة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الصعيد الدولي، والقائمة أساسا على عدم التفريط بالقضية النووية، الاستراتيجية الثانية الوقوف خلف المفاوض النووي، ودعمه بلا حدود، وعدم إضعافه. الاستراتيجية الثالثة: عدم الرضوخ للتهديدات والمساومات، مهما كانت؛ ومن أي مصدر. الاستراتيجية الرابعة: التنبه إلى الحرب النفسية التي تشن على إيران للنيل من حقوقها النووية. الاستراتيجية الخامسة: المضي في مسار التطور النووي، تحقيقا لمفهوم التطور الشامل في الحقل النووي وغير النووي، المرتبط به، وعدم إشغال الكادر النووي بقضايا السياسة والمفاوضات، الاستراتيجية السابعة: دعم التعاون الإقليمي والدولي مع الدول التي تمتلك مواقف سياسية متقاربة مع إيران، خصوصا الدول المؤمنة بحق إيران في برنامجها النووي محاضرة ولايتي يعطينا فهما أعمق للسياسة النووية الإيرانية. لا شك بأن هذه السياسة لا تتم بشكل اعتباطي، وتشكل أسسا لتحرك مؤسسات الدولة بدءا بمؤسسة الرئاسة،

مرورا بوزارة الخارجية،... وحتى المفاوض النووي، ولعل طلب مفوضة السياسة الأوربية من وزير الخارجية الإيرانية إدراج الملف السوري على جدول التفاوض، وإجابة وزير الخارجية الإيرانية أن ذلك ليس من صلاحياته، يعتبر أصدق تعبير عن الدور المناط حتى بوزير الخارجية.

أما الموضوع الثاني وفق التصورات التي تم تناولها سابقا، يظهر أن هناك الكثير من القضايا والمسائل التي ترفض إيران بحثها، وهذا يمثل استراتيجية إيرانية، تصب بالأساس على أن التفاوض في الحقل النووي هو مع مجموعة خمسة زائد واحد، وهي ضمن إطار موضوعي وعضوي واحد، وهي تشمل إطارًا نُصَّ عليه مباشرة من المرشد ومستشاريه، هدفه الوصول إلى اتفاق نهائي شامل في الموضوع النووي. أما الوصول للصفقة الشاملة فستكون مع أميركا وحدها، وضمن شروط وأسس جديدة، أيضا سيضعها المرشد؛ بحيث يُحَرَّر صانع القرار السياسي الإيراني من ضغوط البرنامج النووي أولا؛ مما يفتح آفاقه السياسية، ضمن رؤية تحقيق أكبر قدر من المكاسب . ومن ثم يتم الحديث عن مختلف الملفات تباعا، طبعا بعد الاعتراف بالدور الإقليمي لإيران؛ كقوة إقليمية عظمى، امتلكت النووي أولا، وحازت بيديها مفاتيح الحل للأزمات الإقليمية المتفجرة في المنطقة ثانيا، ولديها القدرة على قلب الطاولة على الأعداء والخصوم ثالثًا.

لا شك بأن إيران ماضية في المفاوضات مع الغرب، وحسب رأي السيد علي خامنئي "يجب الحرص على استمرارها ودوامها بمختلف السبل". إذن منطق إيران في التفاوض هو الاستمرار بحيث تستنزف قدرات الخصم، فحتما من خلال هذه المفاوضات فإن طهران تدير أزمة ولا تحل أزمة، وموضوعها هو إطار البرنامج النووي فقط، وليس الصاروخي، الكيميائي، أو حتى مواقف إيران المثيرة للجدل في تفجير الأزمات الإقليمية في المنطقة.

ثانيًا– المتغيرات الإقليمية

١– مواقف وسياسات الدول العربية وتركيا تجاه برنامج إيران النووي:

لم يُتَبَنَّي موقف محدد في التعامل مع الأزمة في بداية الأمر، ولكن

عندما تطورت المسألة باتجاه اتخاذ موقف دولي ضد إيران وفرض عقوبات ضدها، وما قد يتبع ذلك من زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، بدأت بعض الدول العربية في بلورة مواقفها، حيث برز ذلك من خلال الموقف المصري من برنامج إيران النووي حيث حددت مصر موقفها من هذه التطورات كما جاء على لسان وزير خارجيتها ضمن المحاور التالية:

- إن مصر حريصة، منذ طرح البرنامج النووي الإيراني على مجلس الوكالة عام ٢٠٠٣م، على تأكيد أهمية التزام جميع الدول بتعهداتها، بما يسمح للمجتمع الدولي بالتأكيد على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.
- إن مصر لا تقبل بظهور قوة عسكرية نووية في المنطقة.
- أهمية عدم المساس بحق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتباره حقًّا مكفولًا لكل الدول الأطراف في المعاهدة.
- تتعامل مصر مع البرنامج النووي الإيراني من منظور فني وقانوني، وتعتبر الوكالة الجهة الفنية المنوط بها التأكُّد من مدى التزام الدول بتعهداتها.
- تؤكد هذه التطورات مجددًا أهمية تنفيذ المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي.

وينبع الموقف الرسمي لمصر، والرافض للقوة النووية الإيرانية من عدة اعتبارات، لعل أهمها: أن امتلاك إيران سلاحًا نوويًّا يهدد التوازن الإقليمي في المنطقة ويسمح لإيران بالهيمنة[٣٩].

أما بالنسبة للدول الخليجية فإن هناك توافقًا بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، وهذا الموقف يرتكز على المبادئ التالية:

أ. إن دول المجلس تتبنى موقفًا يدعو لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل"، وأن تلتزم

جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ، وقد تم تأكيد هذا المبدأ، من خلال البيان الذي صدر عقب اجتماعات الدورة الـ(٩٢) لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في جدة في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٤م حيث طالب أعضاء المجلس المجتمع الدولي "بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل".

ب. أن يُضْغَط على إسرائيل، للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي(٤٠).

ج. يعتبر تخلي إسرائيل عن قدراتها النووية عاملًا أساسيًّا وشرطًا ضروريًّا لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما حث قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٧١/٤٩) الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٩٤م جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط على اتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتحقيق إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية(٤١).

نستطيع القول: إن عدم اتخاذ موقف عربي تجاه الأزمة، وعدم وجود قنوات اتصال مع إيران لبحث البرنامج النووي على المستوى العربي والإقليمي قد أثر بدوره على بلورة موقف عربي موحد فاعل ومؤثر. ومن العوامل التي ساعدت على اتخاذ إيران موقفًا متشددًا في هذا السياق، تصريحات محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أكد فيها على ضرورة إشراك جيران إيران في حل أزمة البرنامج النووي الإيراني، ودعا الدول الخليجية إلى "عدم الاكتفاء بالوقوف على السور" (٤٢) على حد تعبيره. إن هذا التصريح يدل على أهمية الدور الخليجي في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل أزمة البرنامج النووي الإيراني. وبما أن الدول الخليجية هي المتضرر المباشر من برنامج إيران النووي بحكم الوضع الجيواستراتيجي لها، فان عليها بذل المزيد من الجهود لاتخاذ موقف موحد تجاه هذه القضية الشائكة.

أما تركيا فتعتبر الملف النووي الإيراني من المسائل الحساسة في

العلاقات الإيرانية التركية، حيث قد دأبت الحكومة التركية باستمرار على القول بإنه من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية واستخدامها في الأهداف السلمية، وقد برز موقفها هذا بصورة واضحة في السنوات الأخيرة. وفي كلمة لرئيس الحكومة نفسِه رجب طيب أردوغان ألقاها في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر فبراير/ شباط من العام ٢٠٠٩ وجه كلامه إلى الدِّول الغربية قائلا: "إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعلي ذلك".هذا الموقف التركي من الملف النووي الإيراني قد يمكن أنقرة من لعب دور الوسيط النزيه بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك(٤٣).

٢- سعي إيران إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل:

ترى إسرائيل في البرنامج النووي الإيراني خطرًا شديدًا يهدد أمنها واستقرارها. ويمكن تلخيص موقف إسرائيل من خلال كلمة رئيس الوزراء في افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قال: "ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية وبشكل خاص فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، ومساندة الولايات المتحدة لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، وإن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل(٤٤).

وفي تطور لاحق، حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي مما اعتبره "تجاوز الخطوط"، مؤكدًا أن فرصة امتلاك إيران سلاحًا نوويًّا أمر لا يمكن احتماله، وأضاف (نتنياهو): "آمل أن تفهم إيران أن هذه اللعبة خطرة جدًّا، يجب أن يفهموا أنه لا يمكنهم تجاوز الخطوط، وأن إسرائيل مستعدة لتبني أي خيار لوقف هذا البرنامج، وحرمان إيران من القدرة على امتلاك هذا السلاح(٤٥).

أضف إلى ما تقدم تأثير المتغير المتعلق بجمود عملية السلام في الشرق الأوسط على سياسة إيران، حيث تعارض إيران هذه العملية أساسا. فعدم جدوى

اتفاقيات السلام وعدم الالتزام الإسرائيلي بها، وعدم وجود جهود أمريكية وغربية فاعلة، كل ذلك ساهم بدفع إيران إلى الاستمرار في نهجها الحالي في مضي إيران لتطوير برنامجها النووي.

٣- أوراق إيران الإقليمية:

بما أن المشروع الأمريكي في المنطقة هو في المقام الأول يستهدف السيطرة على النفط، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الديمقراطية، والدفاع عن إسرائيل ووقف أية دولة أخرى من محاولة الحصول على التكنولوجيا النووية العسكرية، في حين أن إيران تقوم بدعم جماعات المقاومة في العراق وأفغانستان ضد الولايات المتحدة. [٤٦] وهذا يهدف إلى الوقوف ضد مشروعها الذي يستهدف إيران بشكل مباشر.

في هذا السياق نجد أن إيران تسعى إلى تغيير الخريطة الاستراتيجية للشرق الأوسط في سعيها للهيمنة الإقليمية. وفي واقع الأمر فإن القضية الفلسطينية سرعان ما أصبحت امتدادًا للطموحات الإيرانية. ولذلك فإن الوجود الإيراني الكبير والمكثف في مداخل الأزمات الإقليمية ودعمها غير المحدود للنظامين السوري والعراقي، وكذلك دعمها لحزب الله وللحركة الحوثية معناه أنه بات لإيران تماس مباشر مع كل من الأردن، وإسرائيل ودول الخليج العربية من الناحية العملية. وقد شجب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل التدخل الإيراني القاتل. وعند هذه النقطة فالسلام مع إسرائيل لن يكون ممكنا من دون إذن إيران. [٤٧] ومما يدلل على نزعة الهيمنة لدى إيران البيان الذي أدلى به علي اكبر ناطق نوري، مستشار آية الله العظمى علي خامنئي، الذي قال إن بلاده كانت لها السيادة على البحرين، واصفا إياها بأنها المقاطعة الرابعة عشرة لإيران[٤٨].

من هنا فإن المتغير المتعلق بميل إيران إلى الظهور كقوة إقليمية مهيمنة تكون لها اليد الطولى في الأحداث التي تجري في المنطقة، قد أثر إلى حد كبير على زيادة التعنت الإيراني تجاه الموضوع النووي. فإيران تريد أن تكون فاعلاً رئيسيًّا في الأحداث الجارية في محيطها الإقليمي سواء كان ذلك في

العراق،سوريا، اليمن، ولبنان، والبحرين، وفلسطين، بحيث تكون في أفضل حالاتها التفاوضية مع القوى الكبرى من خلال استثمارها للأوراق التي تملكها للتأثير على ما يجري في هذه الدول. وهي تطمح إلى إشراكها في أي جهود وأي تصورات أو ترتيبات للأوضاع في المنطقة من جهة، وفي ترتيبات أمن الخليج من جهة أخرى.

القسم الثالث

سيناريوهات التعامل الدولي والإقليمي "الخليجي" مع البرنامج النووي الإيراني والخيارات العربية

لقد استعرضنا في المطلب السابق المتغيرات المؤثرة على صناعة القرار النووي في إيران بمختلف إبعادها الداخلية والإقليمية والدولية، وقد كانت هذه المتغيرات متفاوتة من حيث شدتها ودرجة تأثيرها على الأزمة النووية، وحتى تكتمل الصورة لا بد من ربط نتائج فعل المتغيرات مع سلوك السياسة الخارجية الإيرانية تجاه البرنامج النووي الإيراني، ورؤية ما أحدثه هذا السلوك من تردي في العلاقات العربية الإيرانية.

يمكننا القول: إن العلاقات العربية الإيرانية تمر اليوم بمرحلة من مراحل عدم الاستقرار نتيجة سياسات إيران التصعيدية، ليس فقط بالنسبة لأزمة البرنامج النووي؛ بل لسياسات إيران القاتلة تجاه الأزمات الإقليمية التي تعصف بالمنطقة. فقد تراجعت علاقات إيران مع العالم العربي بفعل هذه السياسات. وتبعا لذلك فان التبعات الأمنية لطموحات إيران النووية لم تدرس بعناية كافية داخل إيران. فالدول العربية المجاورة لإيران خاصة دول مجلس التعاون الخليجي لديها هواجس لخوفها من أن يؤدي فشل المفاوضات في معالجة البرنامج النووي إلى حرب جديدة في المنطقة، وبالتالي فهي تخشى أن تحدث مواجهة عسكرية بين إيران من جهة، وتحالف بقيادة الولايات المتحدة من جهة أخرى. أضف إلى ما سبق أن الطريقة التي يمكن لإيران أن تتبناها للرد على هجوم عسكري أمريكي هي مدعاة للقلق أيضًا، لأن إيران سوف تحاول منع تدفق النفط من منطقة الخليج، وستحاول عرقلة التجارة فيها واستخدام العراق

وسوريا، واليمن، ولبنان، والبحرين... كقاعدة لتقويض استقرارها الداخلي. ويمكن أن تطلق إيران العنان لحرب إقليمية ضد الولايات المتحدة خصوصًا إذا اشتركت إسرائيل في العملية العسكرية ضد إيران، الأمر الذي يعطي مبررًا لإيران لتوسيع نطاق النزاع. (٤٩)

من هنا تتضح آثار أزمة البرنامج النووي على الوضع الأمني في الدول العربية. فهذه الدول ترفض ادعاء أن تطوير القدرات النووية لن يستهدف الدول المجاورة، وان الهدف هو ردع إسرائيل؛ فإيران استوردت الأسلحة من إسرائيل خلال الحرب العراقية–الإيرانية عندما شعرت أن المصلحة تتطلب ذلك فيما عرف آنذاك باسم إيران كونترا عامي ١٩٨٥–١٩٨٦. (٥٠) ولوحت أنها الضامن لاستقرار حدود إسرائيل في حال بقاء الأسد في السلطة. لذلك فالمصلحة العليا للدولة هي التي تحدد خيارات السياسة الخارجية. لذلك فإن دول الخليج والعالم العربي عموما لا تملك ثقة بإيران وبطموحاتها الاستراتيجية، وتعتقد أن امتلاك القدرات النووية هو لأغراض خدمة المصالح الذاتية لإيران من أجل الهيمنة والإخلال بالتوازنات الإقليمية القائمة. لذا لا يوجد لدول الخليج مصلحة بأن تطور إيران أسلحتها النووية. (٥١) وقد عززت بعض التحليلات هذه الفكرة، حيث أشارت إلى أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من المرجح أن يؤثر على سلوكها في المنطقة. فوضع طهران العسكري الجديد من شأنه أن يعزز طموحاتها الإقليمية للقيادة والتأثير على عدد من القضايا، من بينها حل النزاعات الإقليمية وتحديد سياسة الطاقة والإنتاج. وقد يكون صناع القرار في طهران أكثر تشددا في طريقة مفاوضاتهم، وعلى استعداد لتحدي الدول المجاورة بخصوص القضايا التي تعتبرها إيران حساسة. (٥٢)

يمكن القول أن أي حل دبلوماسي يُمكن أن يصل إليه المجتمع الدولي مع إيران حول برنامجها النووي هو حل سيبقى مؤقتًا ولن يقطع جذور الأطماع الإيرانية في أن تُصبح قوة عسكرية نووية. بمعنى آخر، إذا لم تُصبح إيران في الوقت الراهن قوة نووية فإنها لا محال أن تكون كذلك في المستقبل. وهو حال القوى النووية التي سبقت إيران في هذا المجال كالصين والهند وباكستان وكوريا

الشمالية رغم ما مُورِسَ ضدها من ضغوطات طالما أن هُناك رغبة في عدم التخلي عن هدف الولوج للنادي النووي، وهي رغبة يُمكن أن نستيقنها في الحالة الإيرانية. ومن ثم فإن أفضل الخيارات لمُواجهة تلك المُعضلة هو خلق حالة من التوازن مع الجار الإيراني.

إن امتلاك إيران سلاحًا نوويًّا يؤدي إلى صعوبة حقيقية في التوصُّل إلى صيغة مشتركة للترتيبات الأمنية في المنطقة، التي هي في الأصل من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية – الخليجية، خاصة ما يتعلق فيها بمسألة الوجود الأجنبي في تلك الترتيبات. ومن ثم فإن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصُل إلى صيغة أمنية مستقبلية لمنطقة الخليج وينسف كافة الجهود التي بذلها الجانبان لسنوات مضت لبناء الثقة ونبذ اللجوء للقوة في حل الخلافات وارتضاء التفاوُض ومبادئ حُسن الجوار والمنافع المُتبادلة كأُسس للتعامُل البيني. وهى ما يدفع دول مجلس التعاون الخليجي فى سعيها لإقامة صيغة أمنية مُشتركة في الخليج لأن تحصُل على ضمانات دولية مُلزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع كافة الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المُتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

فضلًا عن ذلك سيكون للبرنامج النووي الإيراني تأثيره البيئي والأمني السلبي على دول المنطقة؛ فهناك التأثير الناتج عن إطلاق النفايات الغازية المشعة في الجو، وإمكانية تعرض هذه المنشآت إلى الحوادث، وهناك التأثير الأمني. ومما يولد المخاوف المشروعة لدى دول الخليج ما تتسم به السياسة الإيرانية من عدم الوضوح. مما سيشكل تهديدًا خطيرًا للاستقرار الأمني في الخليج، الذي يؤدي بدوره إلى تراجع اقتصاديات هذه الدول إلى حد كبير. (٥٣)

هناك عدة سيناريوهات تتعلق بالتعامل مع بروز قوة نووية إقليمية إيرانية وعلى النحو التالي: (٥٤)

أولًا: سيناريو العقوبات الدولية: يفترض هذا السيناريو نجاح الدبلوماسية الأمريكية والأوربية – متمثلة في دول الترويكا الثلاث (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا)

– في إقناع كل من روسيا والصين بتبني مواقف ضاغطة، وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران من جانب مجلس الأمن، وهو أقرب الاحتمالات لإمكانية تطبيقه من ناحية، وأقل السيناريوهات تأثيرًا على الأمن الإقليمي خاصة أن إيران تعيش هذه العقوبات منذ أكثر من ثلاثة عقود، ولم تقم بأية خطوة لاستهداف دول المنطقة كرد فعل على هذه العقوبات.

ثانيًا: سيناريو الاستهداف العسكري: يفترض القيام بتوجيه ضربة عسكرية استباقية للمنشآت النووية الإيرانية، بهدف تدميرها سواء كان ذلك من خلال عمل عسكري أمريكي مباشر، أو من خلال ضربة إسرائيلية لهذه المنشآت. وهذا السيناريو رغم طرحه من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، إلا أنه يندرج في خانة الحرب النفسية ضد إيران لإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي، إذ أن تداعيات مثل هكذا سيناريو سيلقي بآثاره الخطيرة على دول المنطقة عموما والولايات المتحدة، خاصة أن أميركا ما زالت موجودة وبقوة من خلال مداخل الأزمات الإقليمية وإيران لها حضورٌ قويٌّ وفاعلٌ ومؤثرٌ، الأمر الذي من شأنه جعل الإدارة الأمريكية تستصعب قرار الحرب ضد إيران. أما الدول العربية فلن تمتلك زمام المبادرة لا لمنع الحرب قبل وقوعها، ولن تكون لديها القدرة على تلافي آثارها بحكم تداعيات هذه الحرب في حال اندلاعها.

ثالثًا: سيناريو القبول بدخول إيران النادي النووي/

لدى الدول العربية عدة خيارات للرد على إيران. إذا حدث وامتلكت السلاح النووي[٥٥]:

الخيار الأول: محاولة إما الانضمام إلى النادي النووي أو البحث عن ملجأ آخر كمظلة نووية. هذا الرأي يستند إلى ما يلي:

١- ألا تفعل الدول العربية شيئًا من منطلق أن العرب سيحاولون تحسين العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع إيران عن طريق الاستثمار، وزيادة التجارة، والتنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل النفط والإنتاج والتسعير والأمن الإقليمي.

٢- الانضمام إلى مظلة نووية تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، أو توسيع

ضمانات الأمن تحت المظلة النووية للولايات المتحدة، وهو أقرب الاحتمالات في ظل الظروف الإقليمية والدولية الحالية، مما سيزيد من حجم إعادة تموضع للقواعد الغربية في المنطقة. وهذا الخيار سيستدعي طلب الحماية النووية من إحدى الدول النووية الكبرى، وقد يستوجب ذلك تأسيس قواعد عسكرية نووية على أراضي هذه الدول، الأمر الذي يعني تعزيز التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة وتأسيس حالة التبعية للدول الكبرى، وهو أقرب هذه السيناريوهات إلى المنطق الأمريكي القائم على قاعدة ضرورة اعتماد الدول العربية على الولايات المتحدة بشأن الحفاظ على أمنها، مما سيؤدي إلى مزيد من الكلف، وزيادة حجم التطرف وتصعيده في المنطقة.

٣- توجه هذه الدول إلى محاولة الحصول على ترسانة نووية جاهزة من مصادر نووية. الخيار المستبعد.

٤- اكتساب منظومات الأسلحة النووية الخاصة بها. لكن من المستبعد أن يكون لدول الخليج الحافز والقدرة لبناء برامج نووية مثلما فعل العراق، وإيران، وباكستان. وكحد أدنى فإن السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على الأرجح سوف تتطلع إلى شراء أنظمة أسلحة جديدة ومحاولة الحصول على رؤوس حرب نووية جاهزة، وهذا الخيار قد يكون مستبعدًا لدرجة كبيرة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، إذ لا يمكن للولايات المتحدة الإخلال بمعادلة توازن القوى في المنطقة لأي دولة كانت على حساب إسرائيل- الدولة النووية - مهما كانت الظروف.

الخيار الثاني: أن تتجه خيارات الدول العربية إلى ما يلى:

قد يلجَأ إلى منح الدعم السياسي بشكل علني أو سري وتقديم تسهيلات عسكرية لطرف ثالث يمتلك القدرة والرغبة للقيام بعمل عسكري لتدمير المنشآت النووية الإيرانية "إسرائيل"، وهذا السيناريو قد طُبِّقَ سابقا، والمثال العراقي ما زال حاضرا وبقوة في هذا المجال. ويمكن القول بإن إسرائيل متلهفة للتحالف مع "محور عربي" لمواجهة التقارب الأمريكي - الإيراني، التحالف مع "الحلف

السني" كان رغبة أعلنتها تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة عام ٢٠٠٦ في معرض الطرح الأمريكي لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي استهدف فرض إيران عدوًّا للعرب بديلا عن إسرائيل، وفرض صراع عربي – إيراني يحل محل الصراع التاريخي العربي – الإسرائيلي، وتفجير الصراع الطائفي السني – الشيعي لفرض هذه المعادلة الصراعية الجديدة أو البديلة، والآن يعيد بنيامين نتنياهو طرحه هذا التحالف لمواجهة التقارب الأمريكي – الإيراني، ولكنه "خيار انتحاري" بالنسبة للدول العربية الخليجية، فشعبيا يبقى محوكما عليه بالفشل. (٥٦)

كذلك قد يطرح على الطاولة تأسيس مبدأ الردع المتبادل من خلال قيام دول المنطقة فرادى وجماعات بتطوير قدرات نووية لإعادة التعادل إلى ميزان القوى الإقليمي، ودفع العالم العربي باتجاه التوافق مع إسرائيل بهذا الخصوص.

مما سبق يتضح أن لهذه السيناريوهات تداعيات سلبية على المنطقة عموما والخليج خصوصا؛ من أهمها أن استمرار العقوبات وتشديدها على إيران بسبب برنامجها النووي، من شأنه دفع الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى مزيد من التشدد في سلوكها الخارجي، وتوظيفها لمداخل الأزمات الإقليمية، ولأوراقها في المنطقة للتعبير عن ردة فعلها الرافض لاستمرار هذه العقوبات؛ وفي مقدمتها الأزمة العراقية، والسورية، واليمنية..، حيث تمتلك إيران نفوذًا مهمًّا هناك، من خلال شبكة علاقاتها مع التنظيمات الشيعية الفاعلة التي تمتلك مفاتيح الاستقرار السياسي والأمني، وفي حال ازدادت حدة هذه الأزمات، فمن المؤكد أن آثارها سوف تنعكس سلبا على استقرار الخليج برمته.

كذلك فإن تدهور الوضع الأمني في المنطقة بفعل التدخل الإيراني بهدف إشاعة عدم الأمن والاستقرار، والسعي لإرباك دول المنطقة؛ ومن أبرزها مشروع التفتيت والتجزئة، حيث يشكل تطبيق مشروع هكذا تهديدا كبيرا للأمن القومي الخليجي، نتيجة لما ينطوي على مشاريع كهذه من مخاطر على الخارطة الديموغرافية، وبروز المزيد من التيارات الرافضة لهذا التوجه، الأمر الذي ينذر باحتمال اندلاع العنف والتطرف بشكل أكبر.

إن حدوث صفقة بين الولايات المتحدة وإيران بهدف الوصول إلى تسوية شاملة تضمن لإيران حلا بخصوص البرنامج النووي الإيراني والقضايا العالقة بين الولايات المتحدة وإيران، من شأنه أن يؤثر على علاقات الولايات المتحدة والدول الخليجية، ويشكل إحراجا كبيرا لها، خصوصا على صعيدها الداخلي، مما ينذر بتداعيات خطيرة على أمنها مع انتشار الفكر المتطرف في هذه الدول وشعوبها، ومن شأن الصفقة الأمريكية الإيرانية أن يضمن نفوذًا إيرانيًّا أكبر في الإقليم، وهذا بدوره سوف يؤثر على المصالح الغربية هناك، خصوصا مع ردات الفعل التي ستنفجر ضدها في أية لحظة. ولا بد من الإشارة كذلك من أن التدخل الإيراني في الأزمات العربية، ومحاولة فرض حكومات ونخب في مواقع صنع القرار تتناغم مع السياسة الإيرانية – المثال العراقي – من شأنه إجراء تغييرات على سلوك السياسة الخارجية لهذه الدول تجاه الدول الخليجية بفعل دخول المتغير الإيراني الذي سيؤثر على هذه السياسة، كذلك فإن تبعات الصفقة الأمريكية مع إيران ستلقي بتبعاتها سلبًا على الدول الخليجية من خلال تسهيل مهمة إيران في استكمال بناء سلسة التواصل مع ما يسمى "المجال الحيوي المذهبي– الهلال الشيعي"، ودعم جسور علاقاتها ليس فقط مع الأقليات الشيعية في المنطقة، بل تعزيز محورية دور إيران للتواصل مع الدول الإقليمية من خلال بوابة التيارات الراديكالية وليس الحكومات، حيث تشكل هذه التنظيمات بمجموعها هاجسًا حقيقيًّا لصانع القرار السياسي والأمني الخليجي، كذلك فإن إعطاء دور لإيران في المنطقة – على فرض نجاح الصفقة الأمريكية الإيرانية – سينعكس سلبًا بدوره على الخارطة الطائفية والمذهبية، مما سيؤدي إلى بروز المزيد من التيارات الرافضة لهذا التوجه داخل الدولة الخليجية والعربية نفسها، الأمر الذي ينذر باحتمال اندلاع حرب باردة مذهبية، عرقية وطائفية في المنطقة.

من هنا نستطيع القول: إن السلوك التدخلي الإيراني تجاه الأزمات الإقليمية سوف يضمن لإيران استمرار ديمومة هذه الأزمة خدمة لمصالحها، ولأوراقها التفاوضية بهدف التحقق من إذعان الطرف الآخر "الأمريكي والغربي"

لمطالبها بخصوص القبول بها في النادي النووي.

على الرغم من كافة التأكيدات الإيرانية الرسمية بأن إيران لا تسعى لامتلاك سلاح نووي... وما لديها مجرد برامج للطاقة السلمية، وأن البرنامج الإيراني النووي من شأنه أن يستهدف تأمين عشرين في المائة من طاقتها الكهربائية بواسطة مفاعلاتها النووية، فضلا عما أشارت إليه بعض المصادر من أن إيران قد وضعت لنفسها هدفا بأن تصبح القوة الأكبر في الاقتصاد والطاقة في منطقة غرب آسيا خلال العشرين عاما المقبلة، على الرغم من كل ذلك تبقى هناك مخاوف في الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفي دول الجوار وهي الأكثر تخوفا من نوايا إيران غير المعلنة ومن الآثار المدمرة التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على المنطقة سواء كانت البيئية أم الأمنية التي قد تؤثر أولا وأخيرا على استقرار منطقة الخليج. فمفاعل بوشهر يقع على بعد مئتين وثمانين كيلومترًا فقط عن مدينة الكويت، وهذا المفاعل يعتمد بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة، وفي ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية، فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسلحها النووي اعتمادا على آلات نووية أقل ضمانا، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب. وثمة شواهد تاريخية على مثل هذه الأخطار ومنها حادث تشرنوبيل.كذلك الأمر بالنسبة لليابان وعلى الرغم من كافة الاحتياطات في مفاعلاتها النووية إلا أن خطوات السلامة لتبريد المفاعل في حال حصول أي تسونامي لم تعمل وفقا لما هو مخطط له، فكارثة فوكوشيما تطرح كثيرا من التساؤلات حول جاهزية المفاعلات النووية في باقي بلدان العالم خصوصا تلك الموجودة في مناطق جغرافية أكثر عرضة للكوارث الطبيعية والهزات الأرضية. وصحيح أن الخليج العربي لا يواجه خطر تسونامي، لكن إيران تقع في منطقة جيولوجية معرضة للزلازل، كذلك فإن إيران في محاولتها للتخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة

تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين، هذا عدا عن اعتماد إيران على أجهزة طرد مركزي من النوع القليل الجودة، اضطرت إيران إلى تهريبه من الخارج بغرض استخدامه، مما يؤثر سلبا على أداء هذه الأجهزة، وتعرضها سريعا للتلف، وخطر ذلك على البيئة، إضافة لذلك جدية احتمالية تعرض المنشآت النووية الإيرانية لهجوم فيروسي جديد قد يسبب مشاكل تقنية مخيفة، ستعرض أمن الخليج والمنطقة لعواقب لا تحمد عقباها.

لا شك أن الغرب يصر على بناء علاقات مهمة مع إيران، وقد يكون الملف النووي والوصول إلى تسوية بخصوصه هو الدافع والمحرك الأساسي؛ لكن صناع القرار في الغرب يدركون تماما أن الوقت قد حان لتبديل التحالفات في المنطقة، وأن التحالف مع إيران هو الضمان الأوفر للوقوف ضد التيارات الراديكالية المتطرفة التي ولدت من رحم المذهب السني، على خلاف الطائفة الشيعية التي ترعاها إيران، والتي لم تشكل في أي يوم عبر التاريخ خطرا على الغرب ومصالحه في المنطقة، هذا عدا أن الغرب لم يعترف حتى الآن أن أي إشغال للمنطقة بالصراعات المذهبية والدينية لن يكون لصالحه على الإطلاق، وهنا تبرز الإشكالية المعقدة.

خاتمــة الدراسة

تناولت الدراسة بالبحث والتحليل كيفية فهم الاتجاهات السلمية والعسكرية للمشروع النووي الإيراني، وتداعياته على المنطقة العربية عمومًا والخليجية على وجه الخصوص، وعرضت الدراسة لأبرز المحددات المؤثرة على هذا البرنامج وخصائصه، والأثر الذي باتت تتركه هذه الأزمة في صياغة نمط السلوك الخارجي الإيراني تجاه دول المنطقة.

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي تركز على أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على تحديد طبيعة البرنامج النووي الإيراني ونحو إيران باتجاه عسكرة هذا البرنامج، وانعكاسات ذلك على الدول العربية عمومًا، وتجاه دول الخليج العربية خصوصا، حيث خلصت الدراسة إلى فهم أعمق لأثر

المتغيرات الداخلية والخارجية "الإقليمية والدولية" المختلفة في زيادة التشدد الإيراني تجاه الملف النووي، وميله نحو العسكرة. لقد تبين أثناء الإجابة عن هذه التساؤلات أن متغير الدراسة المستقل وهو المتمثل فى الأزمة النووية قد تفاعل مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية لينتج عن هذا التفاعل سلوك سياسي إيراني خارجي يتسم بالصراع والاتجاه نحو الهيمنة وبسط النفوذ، ومتوسلة ليس فقط ببرنامجها النووي وبروز مؤشرات قوية لعسكرته، بل باستغلال مداخل الأزمات الإقليمية، حيث تسعى إيران إلى إبراز دورها في المنطقة. إن اعتقاد إيران الجازم بأن تطوير برنامجها النووي، سيوفر لها مكانة إقليمية خاصة مؤثرة، يؤهلها للقيام بدور مهم عبر التدخل في الأزمات المختلفة في المنطقة.

أما التساؤل الخاص بأبرز المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار النووي الإيراني، وهل أسهمت في زيادة التشدد الإيراني تجاه هذا الموضوع، ألقت الدراسة الضوء على النمط السلوكي المتشدد الذي تبنته مؤسسات صنع القرار النووي الإيراني تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني، بحيث أصبح من غير الممكن التراجع عن هذا البرنامج أو تجميده؛ لأنه بات من الأهداف الوطنية الإيرانية وفق المعتقدات الأيديولوجية للقيادة الإيرانية. وهذا يتزامن مع المتغيرات الإقليمية التي تتمثل بهدف تحقيق التوازن الإستراتيجي على المستوى النووي مع إسرائيل، ومواقف الدول الخليجية والعربية الرافضة لهذا المشروع. أضف إلى ذلك المتغيرات الدولية التي تتمثل فى الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وعدم ثقة إيران بتوافر الخيارات لكل من الولايات المتحدة وأوربا، حيث زاد التغير الايجابي الجديد في المواقف الأوربية والأمريكية تجاه إيران من إصرارها على الاستمرار في مسارها النووي، نتيجة انشغال هذه الدول بالأزمات الإقليمية العربية.

أثارت الدراسة تساؤلا آخر يتعلق بالنمط السلوكي الذي تبنته إيران تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني، وقد برز ذلك من خلال دبلوماسية التسويف وكسب الوقت وممارسة دبلوماسية حافة الهاوية، ومحاولة دمج ملف الأزمات

الإقليمية خدمة للبرنامج النووي الإيراني. وقد بينت الدراسة استراتيجية إيران من خلال التمسك بأحقيتها في استمرار عمليات التخصيب وتطوير برنامجها بشكل مكثف ومتسرع، معلنة من أن برنامجها مصمم للاستعمالات المدنية، وهذا الأمر ثبت عدم صحته. لذلك فإنه من غير الوارد أن تتراجع إيران عن موقفها الراهن، ولنتقبل بتسوية على أساس المقترحات المقدمة لها، حتى وإن كان ذلك يعني مزيدًا من العقوبات الذي سيفضي بدوره إلى زيادة الضغوط الداخلية عليها، لا سيما الاقتصادية، هذا عدا رفع وتيرة التردي في علاقاتها مع المجتمع الدولي برمته، وقد يدفعها ذلك بالفعل لممارسة سلوك يتناقض في جوهره مع أهداف وتطلعات الدول المجاورة لإيران.

أما التساؤل بخصوص حول ما إذا كان لهذه الأزمة تأثير سلبي على العلاقات مع الدول العربية عمومًا، والخليجية خصوصا؛ الإجابة هى نعم، أثرت هذه الأزمة بشكل سلبي على العلاقات بين الطرفين. فلا شك أن مختلف المتغيرات التي نُوقِشَت في صفحات هذه الدراسة قد تفاعلت مع بعضها لتنتج سلوكًا سياسيًّا خارجيًّا يتميز بالإصرار على بروز إيران كدولة نووية، مما أدى إلى تراجع العلاقات مع هذه لا سيما الخليجية منها، حيث أصبحت تخشى من تداعيات الأزمة النووية مع الغرب على أمنها واقتصادها، وباتت تنظر الآن بعين الريبة والشك جراء سلوك إيران في المجال النووي، فتشعر أنها مستهدفة أكثر من أي وقت مضى.

الهوامش:

١- مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٨١، ص١١٨.

٢- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، الكويت، وكالة المطبوعات للنشر، د.ت، ص ص ٣١ – ٣٢

٣- كمال المنوفي، المرجع السابق، ص٣٢

٤- أحمد إبراهيم محمود، "مدركات ورؤية القيادة الإيرانية للسلاح النووي"، البرنامج النووي الإيراني القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مختارات إيرانية، العدد١١٣، ٢٠٠٤. ص ١١

٥- إدريس، "الخليج والأزمة النووية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٥)، ٢٠٠٦، ص ٩٦ – ١٠٥.

أشرف محمد كشك ،"روية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، السياسة الدولية، العدد١٦٥، يوليو٢٠٠٦، ص١١٨.

٦- أمال السبكي، "تأثير البرنامج النووي في امن الخليج"، أبو ظبى :مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ، الطبعة ١، ٢٠٠٥. البدراوي، مغازي، "النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٧)، ٢٠٠٦، ص ٦٥ – ٦٩.

٧- البسيوني، سمير زكى، "كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية؟ !!"،مختارات إيرانية، العدد (٧١)، ٢٠٠٦، ص ٥٨ –٦٠. بني ملحم، غازي صالح والصمادي، فايز عبد المجيد، "البرنامج النووي الإيراني وامن الخليج العربي" مجلة المنارة المجلد ١٥– العدد٣ ص، ٢٠٠٩.

8- Shake Koori N. and Yap he Judith S. (2001) the Strategic Implications of a Nuclear-Armed Iran, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, p VI.

9- Ibid. p.91

كزارش أزانس هسته اى إيران ، تاريخجه برنامه هسته اى إيران : فعاليتهاى برنامه هسته اى إيران بعد از انقلاب، ٦/١٤/ ، ٢٠٠٩ ، ص ٧. "تقريرمنظمة الطاقة النووية الإيرانية ، تاريخ البرنامج النووي الإيراني: النشاطات النووية الإيرانية بعد الثورة، ٦/١٤/، ٢٠٠٩ ، ص ٧".

١٠– حسن كريمى ، فناوري هسته اي، حقي مشروع و قانوني ايران ، مجله سياست خارجى ، سال يازدهم ، شماره ٢٨٩، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٥٤." ترجمة المرجع للعربية حسن كريمي ،التقنية النووية حق شرعي وقانوني لإيران، دورية السياسة الخارجية الإيرانية ، السنة الحادية عشره ، العدد ٢٨٩، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٥٤"

١١- نبيل العتوم ، الانتخابات الرئاسية الإيرانية والأزمة النووية : توجه نحو الحوار أم استمرار لنهج المواجهة ؟، الجزيرة نت ، ٢١٠٤،تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠١٥/٩/٢٣، الساعة الثالثة ظهرا
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/6/9/%D8%A7
١٢- محمود، خالد وليد. ٢٠٠٥ صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، الموقع الالكتروني: دنيا الوطن، ٢٠٠٥/٦/١٣، ص٢
١٣- مصطفى اللباد. ٢٠٠٧ صناعة القرار النووي في إيران، الموقع الالكتروني: مجلة العصر، تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٦، ص١٧
١٤- روزنامه كيهان ١٣ أيلول ٢٠١٤، روزنامه اطلاعات ٧ اكتوبر ٢٠١٤، روزنامه جام جم ، ٨ أكتوبر ٢٠١٤ تصريحات مرشد الثورة خامنئي .
١٥- إبراهيم زاده ، تحولات استراتيجيك ايران ومنطقه اى، مجله دانشكاه علوم انساني، دانشكاه تهران ، شماره ٢٣٥، ديسمبر ٢٠١٤.
١٦- تصريحات علي خامنئي ، روزنامه كيهان ، ١٧ نوفمبر ٢٠١٤، روزنامه اطلاعات ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤.
١٧- روزنامه كيهان ، ١٣ يناير ، ٢٠١٤
١٨- مجيد انتظامى ، برنامه موشكهايى ايران ، سياست دفاعي ، جلد ٣٤ ، ٢٠١٥ ، ص ١٥-١٦.
١٩- حميد علوى . بيشرفت برنامه هسته اى إيران ، مجله خاورميانه ، شماره ١٣٤، ٢٠١٤، ص ٣٢-٣٣.
٢٠- العيسوي، أشرف سعد. ٢٠٠٦ "أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٨٧ بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٦، ص٢٣. جاري ميلوهولين وفاليري لينسي- واشنطن بوست وبلومبيرج نيوز سيرفس، سيناريوهات البرنامج النووي الإيراني١٢ شباط ،٢٠١٤.
٢١- حميد علوى ، مرجع سابق ، ص ٣٥.
22- EDITORIAL: Obama and the Iranian bomb, Washington Times, 17 March, 2009
٢٣- نشريه أزانس هسته اى إيران ، آژانس و پرونده هسته‌اى ايران، ٢٠٠٩/٦/١٤، ص ٣ "تشره الوكالة الطاقة الذرية الإيرانية، ترجمة المرجع للعربية ،الوكالة والملف النووي الإيراني، آژانس و پرونده هسته‌اى ايران، ٢٠٠٩/٦/١٤، ص ٣"
٢٤- القلم، محمود سريع. ٢٠٠٥ الخليج في عام ٢٠٠٤ ط١. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ص٢٣٥
٢٥- العاني، مصطفى. ٢٠٠٦ التطورات الأمنية الداخلية وقضايا الإرهاب، الخليج في عام

٢٠٠٥-٢٠٠٦ ط١ دبي: مركز الخليج للأبحاث، ص ٢٠٩

26- Clawson Patrick and Eisenstaedt Michael, (2008), Halting Iran's Nuclear Program: The Military Option, Survival, October-November 2008 vol.50 no.5 p.13

27- Cotta-Ramusino Paolo.(2009) Bringing Iran into the Nuclear Family, the Guardian, 17 March 2009 , pp6-7

28- Ibid

29- Moubayed Sami.(2009) a Wary Arab World Eyes Iran's Elections, Asia Times Online, 17 March 2009 و P24

30- Garson Michael.(2009) Brake Lights on Iran: From Obama, a Mix of Caution and Confusion, Washington Post, March 18, 2009

٣١- أسماء عادل إبراهيم، أثر تغير النخبة الإيرانية الحاكمة على العلاقات الإيرانية الخليجية (دراسة حالة الإمارات) (٢٠٠٥-٢٠١٤).

http://democraticac.de/?p=2445

32- Cotta-Ramusino Paolo, op. cit.

33- Ibid

34- Reynolds Paul.(2009) Brown Tackles Iran Nuclear Deadlock, BBC News, 17 March 2009

٣٥- روزنامه اطلاعات ١٠ سبتمبر ٢٠١٤

٣٦- روزنامه قدس ، ٢٠١٣/٤/٩

٣٧- روزنامه كيهان ، ٢٠١٤/٤/٦

٣٨- صحيفة جمهوري اسلامى ، ٨ ابريل ، ٢٠١٤

٣٩- علي، المليجي. ٢٠٠٦ البرنامج النووي الإيراني، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٨٧، ١ ديسمبر ٢٠٠٦، ص ١٦.

٤٠- تصريحات وزير الخارجية السوري وليد المعلم ، جريدة الخليج ، ٢٠١٠/٤/١٨.

٤١- حقي اوغور ، تركيا وإيران..البعد عن حافة الصدام، دراسة منشورة ، مركز الجزيرة للدراسات الأبحاث، أنظر:

http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2009/11/24/1_954353_1_51.pdf ، ٢٠٠٩/١١/٢٥

٤٢- العاني ، مصطفى .مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، مرجع سابق ، ص ٦٩.

٤٣- وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) ، ٢٠٠٩/١/١٦

٤٤- صحيفة الحياة ، ٩/٢٤ / ٢٠١٤

٤٥- صحيفة يديعوت احرنوت ١٥/ ٨/ ٢٠١٤

٤٦- صحيفة الخليج ، ١٤ /٩٢/ ٢٠١٤

47- Arab States, Iran and Turkey after the US Invasion of Iraq: The Dynamics of Regional Competition and Accommodation. Conference held at Washington, Carnegie Middle East Center, 23/02/2008, p19

48- Editorial: Obama and the Iranian bomb, The Washington Times, 17 March, 2009

٤٩- احتشامي، انوشروان. ٢٠٠٦ إيران خلال عام ٢٠٠٥: سنة الأزمة، الخليج في عام ٢٠٠٥- ط١ دبي: مركز الخليج للأبحاث، ص ٣٠٤.

٥٠- العاني، مصطفى. مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، مرجع سابق، ص٦٩.

٥١- المرجع نفسه ص ٧١.

52- SchakeKori N., Yap he Judith S., op. cit., P.27

٥٣- المرشان، سعيد بن ناصر. (٢٠٠٦) الخليج في مواجهة التحديات، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٨٧ بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٦، ص ١٦-١٧.

٥٤- اللجنة الوزارية الأردنية الإيرانية تبحث تطوير علاقات التعاون بين الأردن وإيران، وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ، ٢٠٠٨/٩/١، وثيقة رقم ٤٥٣٢٦.

٥٥- العيسوي، اشرف سعد. مرجع سابق، ص ٢٤.

٥٦- محمد السعيد إدريس ، تأثير التقارب الأمريكي – الإيراني على منطقة الخليج العربي http://www.acrseg.org/2361

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولًا: المراجع باللغة العربية:

١-الكتب:

علي المليجي. البرنامج النووي الإيراني، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٨٧، ١ ديسمبر ٢٠٠٦، ص ١٦.

كمال المنوفي. مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، الكويت، وكالة المطبوعات للنشر، د.ت، ص ص ٣١ – ٣٢.

مازن الرمضاني. السياسة الخارجية، دراسة نظرية، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٨١، ص١١٨.

محمود سريع القلم. ٢٠٠٥ الخليج في عام ٢٠٠٤ ط١. دبي، مركز الخليج للأبحاث، ص٢٣٥.

مصطفى العاني. ٢٠٠٦ التطورات الأمنية الداخلية وقضايا الإرهاب، الخليج في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ط١ دبي: مركز الخليج للأبحاث، ص ,٢٠٩

٢- الدوريات العلمية والدراسات

أحمد إبراهيم محمود. "مدركات وروية القيادة الإيرانية للسلاح النووي"، البرنامج النووي الإيراني القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مختارات إيرانية، العدد١١٣، ٢٠٠٤. ص ١١.

أشرف سعد العيسوي. ٢٠٠٦ "أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٨٧ بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٦، ص٢٣.

اشرف محمد كشك، "روية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، السياسة الدولية، العدد١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص١١٨.

أمال السبكي، "تأثير البرنامج النووي في امن الخليج"، أبو ظبى: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة ١، ٢٠٠٥.

البسيوني سمير زكى، "كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية؟!!"، مختارات إيرانية، العدد (٧١)، ٢٠٠٦، ص ٥٨ –٦٠.

بني ملحم، غازي صالح والصمادي، فايز عبد المجيد،"البرنامج النووي الإيراني وامن الخليج العربي" مجلة المنارة المجلد ١٥– العدد(٣) ص،٢٠٠٩، ص٣١.

سعيد بن ناصر المرشان. الخليج في مواجهة التحديات، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٨٧ بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٦، ص ١٦–١٧.

محمد السعيد إدريس، "الخليج والأزمة النووية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٦٥)، ٢٠٠٦، ص ٩٦ – ١٠٥.

مغازي البدراوي. "النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (١٧)،٢٠٠٦، ص ٦٥ – ٦٩.

مصطفى اللباد. "صناعة القرار النووي في إيران"، مجلة العصر، العدد(٢٩) تاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٧، ص١٧.

التقارير

كزارش أزانس هسته اى إيران، تاريخه برنامه هسته اى إيران: فعاليتهاى برنامه هسته اى إيران بعد از انقلاب، ١٤/٦/، ٢٠٠٩، ص ٧. "تقريرمنظمة الطاقة النووية الإيرانية، تاريخ البرنامج النووي الإيراني: النشاطات النووية الإيرانية بعد الثورة، ١٤/٦/، ٢٠٠٩، ص ٧.

نشريه أزانس هسته اى إيران، آژانس و پرونده هستهای ايران، ١٤/٦/٢٠٠٩، ص ٣ "نشره الوكالة الطاقة الذرية الإيرانية، ترجمة المرجع للعربية،الوكالة والملف النووي الإيراني، آژانس و پرونده هستهای ايران، ١٤/٦/٢٠٠٩، ص ٣.

المواقع الالكترونية

حقي أوغور، تركيا وإيران..البعد عن حافة الصدام، دراسة منشورة، مركز الجزيرة للدراسات الأبحاث، انظر:

http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2009/11/24/1_954353_1_51.pdf، ٢٥/١١/٢٠٠٩، تاريخ الدخول ٤/١٠/٢٠١٥، الساعة التاسعة مساء

نبيل العتوم، الانتخابات الرئاسية الإيرانية والأزمة النووية: توجه نحو الحوار أم استمرار لنهج المواجهة؟، الجزيرة نت، ٢١٠٤، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠١٥/٩/٢٣، الساعة الثالثة ظهرًا
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/6/9/%D8%A7

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

الإنجليزية

١- الكتب:

Arab States, Iran and Turkey after the US Invasion of Iraq: The Dynamics of Regional Competition and Accommodation. Conference held at Washington, Carnegie Middle East Center, 23/02/2008, p19

٢- الدوريات والدراسات العلمية:

Clawson Patrick and Eisenstaedt Michael, (2008), Halting Iran's Nuclear Program: The Military Option, Survival, October-November 2008 vol.50 no.5 p.13

Shake Koori N. and Yap he Judith S. (2001) the Strategic Implications of a Nuclear-Armed Iran, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, p VI.p34-35

٣- الصحف

Cotta-Ramusino.(2009) Bringing Iran into the Nuclear Family, the Guardian, 17 March 2009 , pp6-7

Garson Michael.(2009) Brake Lights on Iran: From Obama, a Mix of Caution and Confusion, Washington Post, March 18, 2009

Moubayed Sami.(2009) a Wary Arab World Eyes Iran's Elections, Asia Times Online, 17 March 2009 وP24

الفارسية

المجلات العلمية والدراسات

إبراهيم زاده، تحولات استراتيجيك ايران ومنطقه اى، مجله دانشكاه علوم انساني، دانشكاه تهران، شماره ٢٣٥، ديسمبر ٢٠١٤.

حسن كريمى، فناوري هسته اي، حقي مشروع و قانوني ايران، مجله سياست خارجى، سال يازدهم، شماره ٢٨٩، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٥٤."ترجمة المرجع للعربية حسن كريمي،التقنية النووية حق شرعي وقانوني لإيران، دورية السياسة الخارجية الإيرانية، السنة الحادية عشره، العدد ٢٨٩، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٥٤.

حميد علوى. بيشرفت برنامه هسته اى إيران، مطالعات خاورميانه، شماره ١٣٤، ٢٠١٤، ص ٣٢-٣٣.

كريم جعفر زاده، روابط إيران وكشورهايى خليج فارس، مطالعات خاورميانه، شماره ١٣٠، ٢٠١٣، ص ١٢-١٣.

مجيد انتظامى، برنامه موشكهايى ايران، سياست دفاعي، جلد ٣٤، ٢٠١٥، ص ١٥-١٦.

ناصر خسروه، روابط إيران وعربستان سعودى، مجله خليج فارس، جلد ١٣٢، ٢٠١٤، ص ١٦-١٧.

الصحف

روزنامه كيهان، اطلاعات، جمهورى اسلامى، جوان، جام جم، سياست روز.